شرح الجداوي
على البيقونية

للعلامة حسن بن غالب الجداوي الأزهري

تحقيق

أبو عبد الرحمن العوامري

شبكة الألوكة
www.alukah.net

شرح الجداوي
على البيقونية

للعلامة حسن بن غالب الجداوي الأزهري

تحقيق

أبو عبد الرحمن العوامري

مقدمة

إن الحمد لله نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠- ٧١].

أما بعد:

فإن مرتبة السنة النبوية تلي مرتبة القرآن الكريم فى الحجية إذ هى مفسرة لنصوصه، مقيدة لمطلقه، وموضحة لمشكله، ومخصصة لعامه، وإتباعها واجب كالكتاب الكريم لذا قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

«وعلم الحديث النبوى من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، فهو علم عظيم القدر، شريف الذكر، لا يعنى به إلا كل حبر ولايحرمه إلا كل غمر، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعنى به محققوا العلماء وكملتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفالتهم»، وناهيك بعلم من المصطفى بدايته وإليه مستنده وغايته، لذا قال النبى مزكيا أهل الحديث «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»(١)، قال الإمام أحمد – رضى الله عنه – «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم ؟!!»(٢).

ولطالما كان السلف يقاسون في سبيل تحمله شدائد الأسفار لجمعه من صدور الرجال، وبطون الكتب، فأنفقوا في سبيل ذلك الغالي والنفيس لعلمهم بقدر هذا العلم النفيس.

ولما كان علم الحديث بهذه المكانة اشتغل به كثير من العلماء بالتصنيف، فكان أول من صنف فيه القاضى أبو الحسين محمد بن عبد الرحمن ابن خلاد الرامهرمزى المتوفى (٣٦٠هـ) فى كتابه «المحدث الفاصل» لكنه لم يستوعب، ثم جاء بعد الرامهرمزى الحاكم أبو عبد الله النيسابورى، فألف كتابه «معرفة علوم الحديث»،

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٠).

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص:٢).

وذكر فيه خمسين نوعا، لكنه لم يهذب ولم يرتب، ثم تلاه أبو نعيم الأصبهانى، فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا، وأبقى أشياء للمتعقب.

ثم تبعه الخطيب البغدادى فصنف كتاب «الكفاية فى الرواية »، ثم كتاب «الجامع لآداب الشيخ والسامع» فى آداب الرواية، وكتبًا مفردة فى أكثر فنون الحديث، فقل أن تجد بابا إلا وقد صنف فيه، فكان كما قال الحافظ ابن نقطة:«كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه »، ثم جاء بعد ذلك القاضى عياض، فجمع فى ذلك كتابه «الإلماع فى ضبط الرواية وتقييد السماع »، ثم جاء بعد كل هؤلاء أبو عمرو بن عبد الرحمن الشهرزورى فصنف كتابه «علوم الحديث»المشهور بمقدمة ابن الصلاح، جمع فيه ما تفرق من غيره فعكف العلماء عليه بالدرس والإختصار والشرح وأصبح العمدة لمن جاء بعده.

وإن من المؤلفات الثمينة فى هذا الباب المشتملة على الأسس البارزة لهذه القواعد فى علوم الحديث: «منظومة العلامة البيقوني» التى جعل الله لها القبول فى الأرض، واهتم بها العلماء والطلاب حفظًا ودراسة وشرحا وتحشية، فإنها مع قلة لفظها وصغر حجمها، محتوية على فنون عديدة، وفوائد حميدة لم يحتومثلها على ما جاءت به من الفنون.

فشرحها غير واحد من العلماء منهم: محمد بن صعدان الجاحرى، وأحمد بن محمد مكي الحسيني الحموي، ومحمد بن عبد الباقي الزرقاني، ومحمد بن محمد البديري الدمياطي، وصديق حسن خان القنوجي، وغيرهم كثير. ومن هؤلاء أيضا أوحد العلماء المتصدرين، فريد عصره وأوانه، العلامة المحدث، الأصولي، الفرضي، حسن بن غالب الجداوي المصري، فشرحها شرحًا يفيد المبتدئ، ولا يستغنى عنه المنتهى، وتميز هذا الشرح عن سواه بحسن التقسيم وجودة الشرح، وحسن سبك العبارة، متتبعًا لما عليه الراسخون من أهل العلم بلطف الإشارة، ولَّما اطلعت عليه سعدت به كثيرًا وعزمت علي تحقيقه طالبًا من الله عز وجل التوفيق والرشاد، وأسال أن يوفقنى للعلم النافع، والعمل الصالح، وأن يعفو عن خطئي وزللى عمدى وجهلى، إنه سميع قريب مجيب، وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتب

أبو عبد الرحمن العوامري (على حسن محمود حسن)

عصر يوم الجمعة ١٣ ذى القعدة ١٤٣٦هـ

مصر – أسيوط- ديروط / قرية العوامر العامرة

ترجمة ناظم البيقونية[1]

ليس للإمام البيقوني – رحمه الله- ترجمة يعول عليها في معرفته فلا يكاد يعرف عنه إلا ما ذكره بعض أهل الترجمات عنه من أنه:

الإمام العلامة المحدث، عمر أو (طه) بن محمد بن فتوح البيقوني، الدمشقي، الشافعي.

- وقال العلامة عبد الله سراج الدين – رحمه الله – (ت١٤٢٢هـ): (لم نعثر له على ترجمة ذات بيان وتفصيل بعد البحث والمراجعة في كتب التراجم والتواريخ).
- وجدت في هامش نسخة(ج): (قد قيل: نقل عن الشرقاوي ما نصه أن اسمه عمر بن محمد بن فتوح الدمشقي الشافعي، وقيل اسمه طه).

مؤلفاته:

١. اشتهر بمنظومته المعروفة باسمه: (البيقونية) في المصطلح.
٢. فتح القادر المغيث (مخطوط في مكتبة طوب قابي سراى في تركيا).

وخلاصة الأقوال:

أن اسمه عمر أو طه، وأنه شافعي المذهب، دمشقي البلدة، وقد يكون من أذربيجان كما ذكر العلامة بدر الدين الحسني.

---

(١) مصادر الترجمة

١- معجم المؤلفين لكحالة:(٤٤/٥).
٢- الاعلام للزركلي: (٦٤/٥)
٣- الرسالة المستطرفة للكتاني: (ص:٢١٥).

ترجمة الشارح(١)

مولده واسمه ونسبه:

هو حسن بن غالب الجِدَّاوي - بكسر الجيم، وتشديد الدال المهملة -، المالكي، الأزهري؛ المصري، محدث، وخطيب، وفرضي، من علماء المالكية، ولد بالجدية، قرية من قرى مركز رشيد بمصر، وتعددت نسبته: فهو الجداوى نسبة إلى مكان مولده، وهو المالكي نسبة إلى مذهب الإمام مالك، وأما الأزهرى فنسبة إلى الأزهر الشريف؛ الذي تلقى فيه تعليمه.

نشأته العلمية وشيوخه وتلاميذه

انتقل إلى الأزهر الشريف، وهناك تفقه على أكابر علماء عصره حتى برع في الفنون فدرس وأفاد وأجاد ومن هؤلاء:

١- الشيخ شمس الدين محمد الجداوي وهو بلديه.

٢- السيد محمد بن محمد السلموني وعلى أفقه المالكية فى عصره

٣- الشيخ خضر العمروسي

٤- وعلى الشيخ محمد البليدي

٥- والعلامة حسن العدوي الصعيدي، أخذ عنهم الفنون بالإتقان ومهر فيها حتى عد من الأعيان ودرس فى حياة شيوخه وأفتى.

---

(١) مصادر الترجمة:

١-الأعلام للزركلى:(٢/٢٠٩).

٢-معجم المؤلفين لكحالة:(٣/٢٦٨).

٣-هدية العارفين:(١/٣٠٠).

٤-عجائب الآثار:(٢/٦٠).

٥-حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر:(١/٤٨١).

٦-شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية:(١/٥١٧).

٧-اليواقيت الثمينة فى أعيان مذهب اهل المدينة:(١/١٢٢).

تلاميذه:

وقد أغلقت المصادر التي ترجمت للشيخ ذكر أسماء تلاميذه إلا أنني قد استخلصت بعضهم من كتب الأثبات والمشيخات ومنهم:

١- السيد مرتضي الزبيدي(١)

٢- إبراهيم بن محمد بن دهمان الحلبي المتوفى (١٢٣٨ هـ) (٢)

٣- أبو الفلاح صالح بن محمد بن صالح السباعي المتوفي (١٢٢١هـ) (٣)

٤- العربي الشرقاوي.

٥- الطحطاوي أو الطهطاوي، أحمد بن محمد بن اسماعيل الطهطاوي الحنفي(٤).

٦- ابن عبد السلام الناصري(٥).

٧- السيد محمد الدوقاطي الطهطاوي الحنفي(٦).

وظائفه العلمية

كان للشيخ وظيفة الخطابة بجامع مرزة جريجى ببولاق، ووظيفة التدريس بالسنانية.

ثناء العلماء عليه:

قال العلامة الجبرتي -رحمه الله-: «وهو شيخ بهى الصورة طاهر السريرة، حسن السيرة فصيح اللهجة، شديد العارضة، يفيد الناس بتقريره الفائق، ويحل المشكلات بذهنه الرائق، وحلقة درسه عليها الخفر، وما يلقيه كأنه نثار جواهر ودرر»

---

(١) ترجمته في: الأعلام (٧٠/٧)، طبقات النسابين (ص:١٨١)

(٢) ترجمته في: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء (٧/٢٢١)، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر(١/١١)

(٣) ترجمته في: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (٥١٩/١)

(٤) ترجمته في: الأعلام (٢٤٥/١)، خطط مبارك (٥٦/١٣)

(٥) ترجمته في: الأعلام (٢٠٦/٦)،

(٦) ترجمته في: حلية البشر (٢:٢٨١)

وقال أيضا: «كان يترل إلى بلده ويجتمع عليه أهل الناحية، يهادونه ويفصلون على يديه قضاياهم ودعاويهم وانكحتهم ومواريثهم، ويؤرخون وقائعهم الحادثة بطول السنة إلى حضوره، ولا يثقون إلا بقوله، ثم يرجع إلى مصر بما اجتمع لديه من الأرز والسمن والعسل والقمح وغير ذلك، مما يكفيه وعياله إلى قابل، مع الحشمة والعفة »

قال الشيخ عبد الرزاق البيطار:«أحد العلماء المتصدرين، وأوحد العلماء المتبحرين، حلال المشكلات وصاحب التحقيقات، السمح السهل، الذى هو لكل ثناء أهل، كأنما بينه وبين القلوب نسب، أو بينه وبين الحياة سبب، بمحاضرة أشهى من ريق المحبوب، ومحادثة أصفى من الزلال المطلوب، وبالجملة فما هو إلا فرد العصر والأوان، وهو من الدهر بمترلة العين من الإنسان ».

وقال عنه محمد بن مخلوف في شجرة النور الزكية: « الإمام العلامة أحد المتصدرين وأوحد العلماء المتخرجين حلال المشكلات وصاحب التحقيقات....» .

مؤلفاته:

له مؤلفات وتحقيقات وحواشى منه:

- شرح البيقونية فى مصطلح الحديث فرغ من تأليفه سنة١١٧٧هـ.
- ديوان خطب.
- قاعدة جليلة شرح منظومة له فى الفرائض(مخطوط) به نسخة بالمكتبة الأزهرية.

وفاته:

توفى –رحمه الله– بعد أن تعلل أشهرا فى أواخر ذى الحجة، سنة اثنتين ومائتين وألف، وجهز وصلى عليه بالأزهر الشريف بمشهد حافل، ودفن بجوار شيخه محمد الجداوي فى قبر أعده لنفسه سنة ١٢٠٢هـ، رحم الله الشيخ وألحقنا به على خير حال.

طريقة الشارح فى شرحه

قام المؤلف بترتيب الشرح على الطريقة الأتية:

أولا: قام المؤلف بالتقديم لشرحه بمقدمة بين فيها الألفاظ والمصطلحات التى درج المحدثون على استعمالها، فعرف الحديث، والخبر، والأثر، والسند، والمسند، والمتن، والسنة، والمحدث والحاكم، والحجة، والحافظ، والمفيد وغيرها من الألفظ التى يفتقد إليها المبتدئ، ولا يستغنى عنها المنتهى.

ثانيا: شرع فى شرح النظم على النحوالتالى:

- شرح مصطلحات النظم مفردة مفردة، وقام بتعريف كل مفردة بمعنها اللغوى والاصطلاحى، ووجوهها الإعرابية.

- قام بتعريف كل مصطلح حديثى ذكره الناظم فى منظومته، بمعناه اللغوى والاصطلاحى حتى يتصور القارئ المسألة.

- قام ببيان وشرح كل مصطلح؛ ثم ذكر فوائد، وتتمات، وتنبيهات، وتذيلات، يذكر خلالها ما يتعلق بكل نوع من الأنواع وإيضاحه وشرحه، مما يقرب منه المقصود.

- رصع الشارح شرحه بفرائد العلم، وجمله بنقولات أهل العلم مما جعله كافيا للمبتدئ فى هذا العلم الشريف.

- مشى الشارح – رحمه الله – على طريقة المؤلفين القدماء؛ حيث ينقل عن غيره من غير عزو، كما فى مبحث الضعيف.

مميزات الشرح:

تميز شرح العلامة الجداوى بمميزات عدة، من أهمها:

- لم يجنح الشارح إلى التطويل الممل، أو الايجاز المخل، فتميز الشرح بحسن التقسيم، وجودته، وإيراد الأمثلة الشارحة لكل أصل وفرع، حريصا على نقل النصوص ومتتبعا لما عليه الراسخون من أهل العلم، بلطف الإشارة وحسن سبك العبارة.
- تزين الشرح بفوائد، وتتمات، وتذيلات، ومباحث أصولية ولغوية نقلها الشارح من كتب المصطلح والتى قلما يقف عليها المطالع، فجاء الشرح لطيفا مبينا للمبهمات التى ينبغى على قارئ هذا العلم الوقوف

عليها، فهو لبنة أساس فى دراسة هذا العلم الشريف، يمكن أن تكون ممهدا وطريقا لسلوك هذا الفن، والغور فى علومه.

- أن هذا الشرح يختلف عن غيره بأنه موسع قليلا على غير العادة فى شروحات البيقونية التى الغالب عليها الإختصار.

المآخذ على الشرح:

- الإقتضاب والإختصار الشديد فى شرح بعض الأنواع؛ وخاصة فى مباحث كالمسند، والشاذ، والموضوع، وغيرها
- وقوع الشارح فى بعض الأوهام مما جعله ينسب بعض الأقوال لغير قائليها كما وقع فى مبحث الحديث المرسل فحكى قول النووى فى صحيح مسلم على أنه كلام السخاوى رحمه الله.
- حكايته أقوال العلماء دون العزو إلى مظانها من كتب المصطلح أو إلى قائليها.
- اعتماد الشارح على كتابى شيخ الإسلام زكريا الانصاري والحافظ السخاوي، مما جعله يحكى أقوالهما دون عزو إلى أحدهما فكان التوثيق من الصعوبة بمكان.
- افتقار بعض المباحث إلى شرح وتفسير ومزيد بيان.
- عدم ذكر اسم الكتاب المنقول منه فيصعب معرفته.

مصادر الشرح:

اعتمد الشارح على مصادر ومراجع كثيرة فى شرحه إلا أن أهم هذه المصادر كان ما يلى:

- «فتح الباقى شرح ألفية العراقى فى مصطلح الحديث» لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى؛ حيث كان هذا الكتاب هو عمدة الشارح فى شرحه فأكثر منه النقولات فلم يترك مبحثا من المباحث إلا ونقل منه، وذلك لأهمية الشرح وتوسعه ولأنه جمع بين دفتيه كلام الحافظ العراقي وشيخه ابن حجرالعسقلاني رحمة الله عليهما.

- « فتح المغيث بشرح ألفية الحديث » لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي؛ وكان هذا الكتاب الركن الثاني الذى اعتمد عليه الشارح فى شرحه، حتى إنه نقل بعض عبارات السخاوي بنصها فى بعض المباحث.
- «نزهة النظرشرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجرالعسقلانى، فاستفاد منه حسن التقسيم وسلامة العرض، ونقل عنه تقريراته على بعض المباحث منها كما فى مبحث المرسل والمنكر.
- «المنظومة البيقونية بشرح الزرقانى مع حاشية الأجهورى» وهو شرح لأحد المتأخرين نقل عنه بعض التقريرات والعبارات بنصها.

وصف النسخ الخطية(١)

لقد منَّ الله على بالوقوف على ثلاث نسخ خطية لهذا الشرح المبارك، وهي كما يلى:

النسخة الأولى: وهي النسخة الخطية المحفوظة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، برقم (٥٧٢ / ٤٠٥٩٦ / مصطلح حديث).

وهذه النسخة خطها جميل وواضح، وهي تقع فى (١٩) ورقة، فى كل ورقة (٢٣سطرا)، وفى كل سطر (٨ كلمات) تقريبا، ومقاسها: (١٧×٢٣).

وقد جاء فى لوحة غلافها: «هذا كتاب شرح البيقونية؛ للشيخ الإمام العالم العلامة فريد عصره وأوانه الشيخ حسن الجداوى، نفعنا الله به وبعلومه فى الدنيا والآخرة، آمين آمين».

وهذه النسخة كانت موقوفة بجامع الفاكهانى:

---

(١) توجد نسختان خطيتان بمكتبة بلدية الأسكندرية لم يتيسر لنا تصويرهما

الأولى: برقم(٤٠٧٦/ج- مصطلح حديث)،كتبها حسين حسن القاضى، بقلم معتاد، سنة ١٢٨٨هـــجرية، بها آثار رطوبة وخروم قليلة، تقع فى (١٥) ورقة، فى كل ورقة (٢٣)سطرا، ومقاسها (١٦×٢٢).

جاء فى أولها: «بسم الله...قال الناظم: بسم الله الرحمن الرحيم؛ أى بكل اسم من اسماء الذات الواجب الوجود، لا بشئ غيرها وحدها أومعها، الموصوف بأنه البالغ فى الرحمة؛ أة بإرادة الإنعام بجلائل النعم وأصولها.....».

وجاء فى آخرها: «فوق الثلاثين بأربع اتت أبياتها؛ أى عدة أبياتها أربعة وثلاثون بيتا على أنها من كامل الرجز لا من مشطوره، وإلا كانت عدتها ثمانية وستون بيتا، ثم بعد أن تم المقصود من نظمها بخير ختمت، وختمها بالخير لاشتمالها على عمل الخير، فجزاه الله عن سعيه كل خير.....تم ».

الثانية: برقم (٤٩٨٣/ج- مصطلح حديث)، ضمن مجموعة {من ورقة ١ب إلى ورقة ١٧ب}، كتبها فرج حسين محمد عبادة، بقلم معتاد، سنة ١٢٧٠ هجرية، بها آثار رطوبة وخروم، بأولها تملك، تقع فى (١٧) ورقة، فى كل ورقة (٢١) سطرا، ومقاسها (٢٣,٥×١٦,٥).

جاء فى أولها:»: بسم الله...قال الناظم:بسم الله الرحمن الرحيم؛أى بكل اسم من اسماء الذات الواجب الوجود، لا بشئ غيرها وحدها أومعها، الموصوف بأنه البالغ فى الرحمة؛أة بإرادة الإنعام بجلائل النعم وأصولها.....».

جاء فى آخرها: «فوق الثلاثين بأربع اتت أبياتها؛ أى عدة أبياتها أربعة وثلاثون بيتا على أنها من كامل الرجز لا من مشطوره، وإلا كانت عدتها ثمانية وستون بيتا، ثم بعد أن تم المقصود من نظمها بخير ختمت، وختمها بالخير لاشتمالها على عمل الخير، فجزاه الله عن سعيه كل خير.....تم ».

جاء فى لوحة غلافها: «وقف وأحبس هذا الكتاب الحاج عثمان زكى على من ينتفع به من طلبة العلم، وجعل مقره بجامع الفاكهانى، تحت يد الفقير الفانى محمد الشافعى الشنوانى عفا الله عنه، ثم من بعده تحت يد من شاء من أولاده وقفا صحيح شرعيا، لا يباع ولا يوهب، ولا يرهن، ولا يبدل، فمن بدله من بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم»، وقد جاءت مختومة بختم الوقف.

وقد ورد فى أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم؛ وعليه اعتمادى، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين، آمين قال الناظم: بسم الله الرحمن الرحيم؛ أى بكل اسم من اسماء الذات الواجب الوجود الموصوف بأنه البالغ فى الرحمة أى ارادة الإنعام أو نفس الإنعام بجلائل النعم... ».

وجاء فى آخر النسخة: « قال مؤلف هذا الشرح المبارك وهو الشيخ حسن الجداوى كان الفراغ من كتابته فى آخر صفر سنة (١١٧٩هـ) غفر الله ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة، وكتبه الفقير أحمد الأجهورى وفرغ منه يوم الأثنين غرة جمادى آخر سنة (١١٩٣هـ).

وقد كتبت هذه النسخة فى عصر المؤلف، ورمزت لها بالرمز (أ).

النسخة الثانية: وهى موجودة بالمكتبة الأزهرية ضمن مجموع به سبع عشر نسخة، برقم (٣٢٨/ ١٠٦٦٢)، من ورقة (٢٠٩) إلى (٢٢١) فى كل ورقة (٢١) سطرا، ومقاسها: (٢٣×١٧).

وقد جاء فى أولها: « بسم الله الرحمن الرحيم،الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين آمين، قال الناظم رحمه الله:بسم الله الرحمن الرحيم أي: بكل اسم من أسماء الذات الواجب الوجود الموصوف بأنه البالغ في الرحمة أي: إرادة الإنعام أو نفس الإنعام بجلائل النعم وأصولها ودقائقها....».

وجاء فى آخرها: « وكتبه أسير ذنبه فقير رحمة ربه إبراهيم بن الشيخ صالح البرعي اليماني غفر الله لي ولوالدي ولمشايخي ولسائر إخواني المسلمين القاصي منهم والداني ٢٦ من جمادى الثاني في سنة ١٢٤٠هـ ».

وقد رمزت لها بالرمز (ب).

النسخة الثالثة: وهي بالمكتبة الأزهرية ومصورة عن مكتبة معهد دمياط وهى تقع فى (١٣) ورقة، فى كل ورقة (٢٥) سطرا، فى كل سطر (١٥) كلمة.

جاء فى لوحة غلافها: «هذا شرح البيقونية؛ تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الجداوى نفعنا الله به وبعلومه آمين».

جاء فى أولها: «بسم الله الرحمن الرحيم وعليه اعتمادى، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين آمين، قال الناظم رحمه الله: بسم الله الرحمن الرحيم، أي: بكل اسم من أسماء الذات الواجب الوجود الموصوف بأنه البالغ في الرحمة أي: إرادة الإنعام أو نفس الإنعام بجلائل النعم وأصولها ودقائقها.....».

وجاء فى آخرها:«مؤلف هذا الشرح الشيخ حسن علي الجداوي في آخر صفر سنة ألف ومائة وتسعة وسبعين غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا له بالمغفرة وكان الابتداء في كتابة هذه النسخة المباركة قبل الظهر يوم الإثنين وكان يوم ستة وعشرين مضت من شهر محرم الحرام، والختام قبل العصر يوم الأحد وكان اليوم الثاني من صفر الخير من شهور سنة ١٢٦١هـ ألف ومائتين وإحدى وستين على يد كاتبها لنفسه ولمن شاء الله من بعده المذنب الفقير الحقير الراجي عفو ربه القدير أحمد منصور أحمد الشافعي مذهبًا، القنائي مولدا ووطنا، فتح الله عليه وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين آمين آمين».

وقد رمزت لها بالرمز (ج).

www.alukah.net
شبكة الألوكة

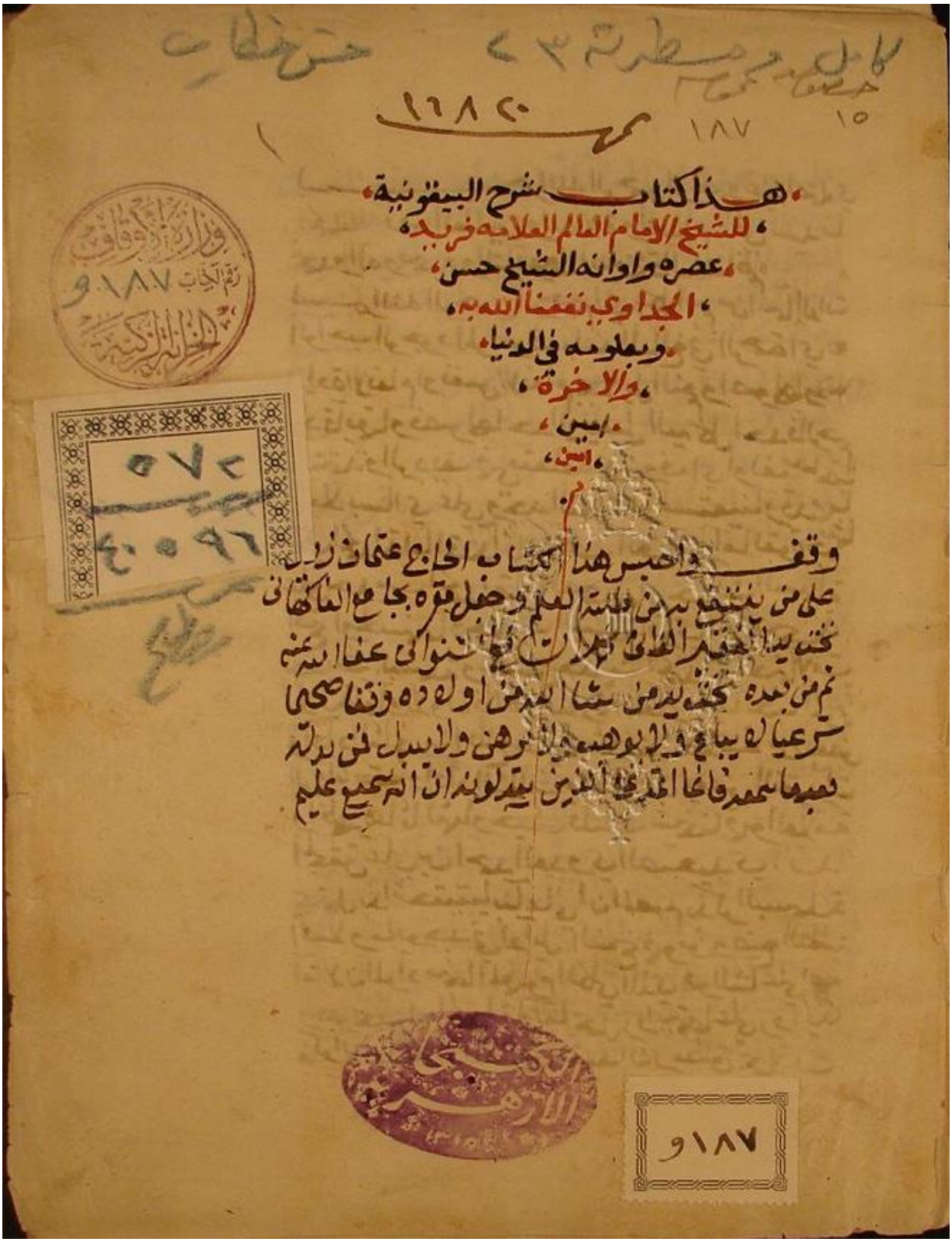

غلاف النسخة (أ)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

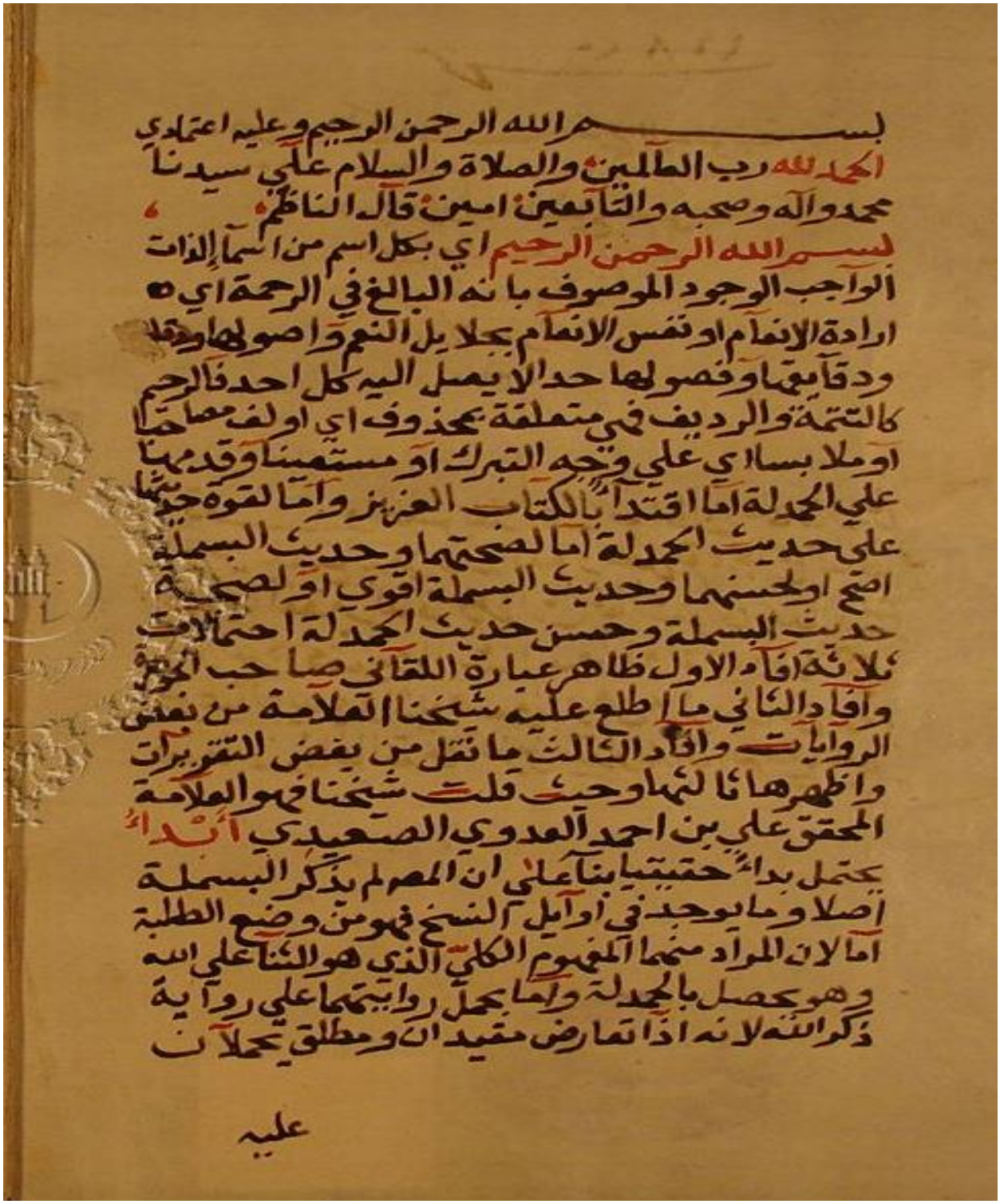

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه اعتمادي
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه والتابعين آمين قال الناظم
بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من اسمائه الذات
الواجب الوجود الموصوف بانه البالغ في الرحمة اي
ارادة الانعام او نفس الانعام بجلايل النعم واصولها وفوا
ودقايقها وفصولها حد لا يصل اليه كل احد فالرحيم
كالتتمة والردف فهي متعلقة بمحذوف اي اولف مصاحبا
او ملابسا اي على وجه التبرك او مستعينا وقدمنا
على الحمدلة اما اقتداء بالكتاب العزيز واما لقوة حديثها
على حديث الحمدلة اما لصحتهما وحديث البسملة
اصح او لحسنهما وحديث البسملة اقوى او لصحة
حديث البسملة وحسن حديث الحمدلة احتمالات
ثلاثة افاد الاول ظاهر عبارة اللقاني صاحب الجوهرة
وافاد الثاني ما اطلع عليه شيخنا العلامة من بعض
الروايات وافاد الثالث ما نقل من بعض التقريرات
واظهرها انا لنهما وحيث قلت شيخنا فهو العلامة
المحقق علي بن احمد العدوي الصعيدي ابتداء
يحتمل ابتداء حقيقيا بناء على ان المصنف لم يذكر البسملة
اصلا وما يوجد في اوايل النسخ فهو من وضع الطلبة
اما لان المراد منهما المفهوم الكلي الذي هو الثناء على الله
وهو يحصل بالحمدلة واما بحمل روايتهما على رواية
ذكر الله لانه اذا تعارض مقيد ان ومطلق يحملان

عليه

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

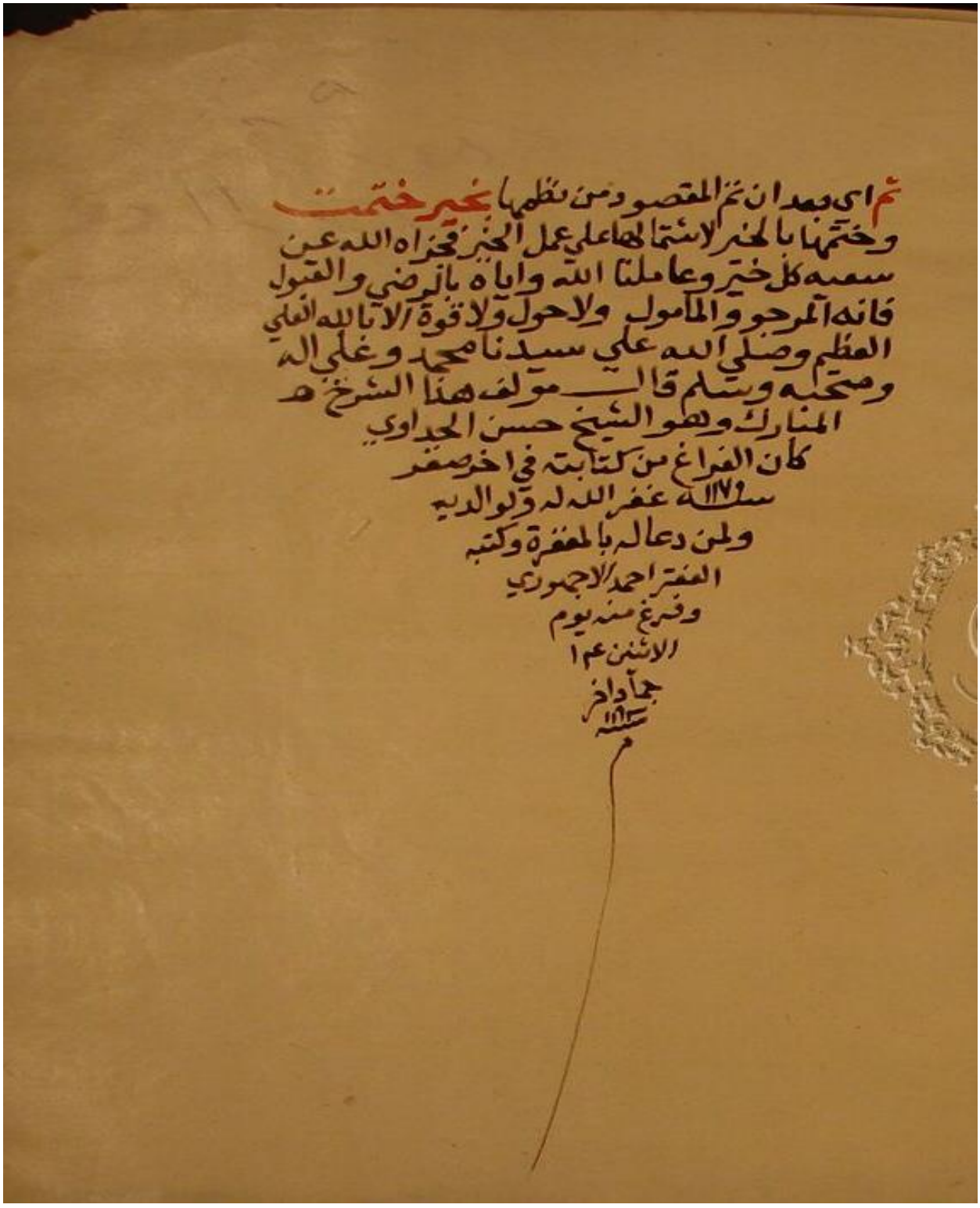
ثم اي بعد ان تم المقصود من نظمها بخير ختمت
وختمها بالخير لاشتمالها على عمل الخير فجزاه الله عن
سعيه كل خير وعاملنا الله واياه بالرضي والقبول
فانه المرجو والمامول ولاحول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي اله
وصحبه وسلم قال مولف هذا الشرح ه
المبارك وهو الشيخ حسن الجداوي
كان الفراغ من كتابته في اخر صفر
سنة ١١٧٩ غفر الله له ولوالديه
ولمن دعا له بالمغفرة وكتبه
العبد احمد الاجهوري
وفرغ منه يوم
الاثنين ع ١
جمادا خر
سنة ١١٩٣ ه

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

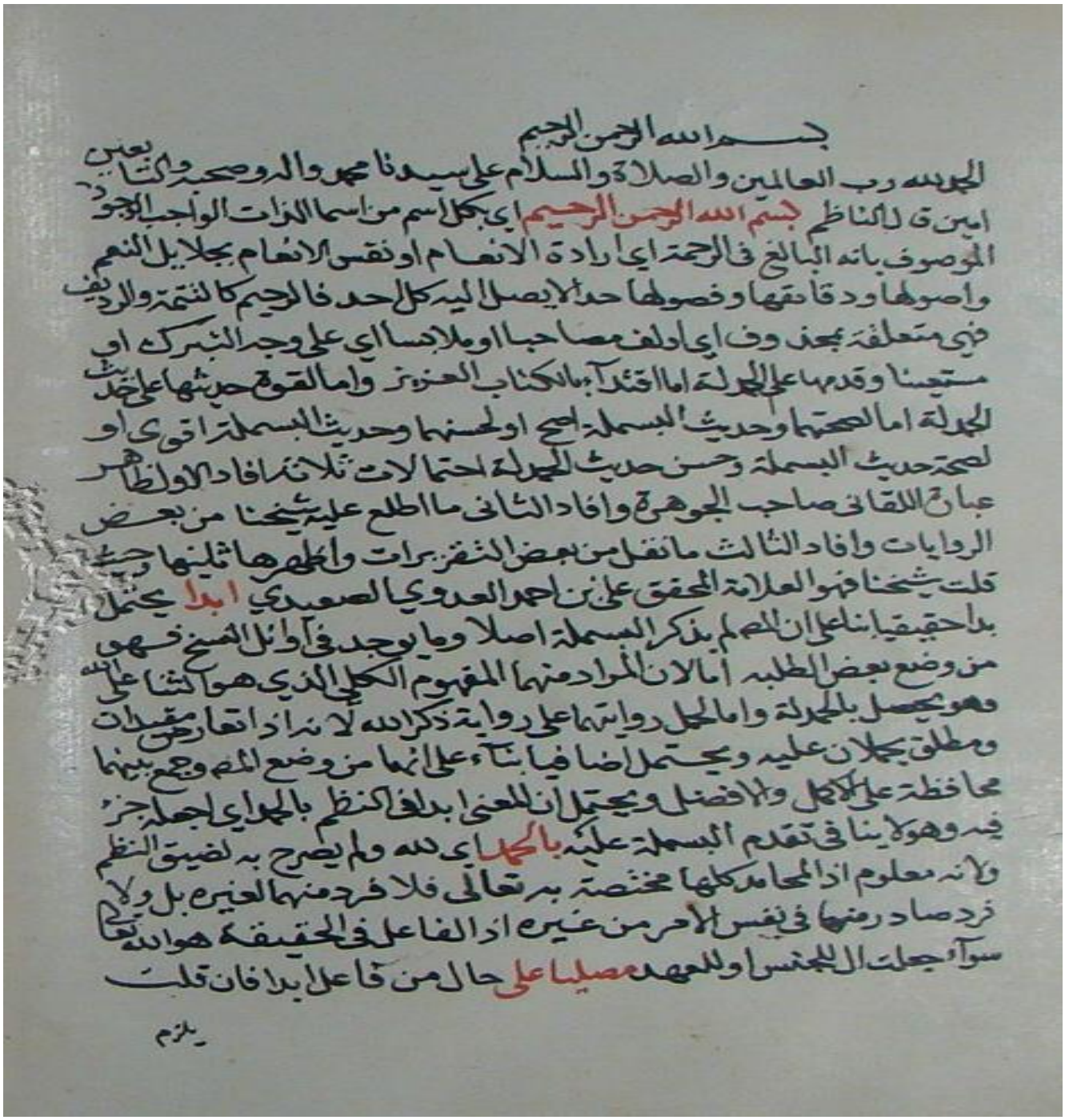

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وأتباعه
آمين ق الناظم بسم الله الرحمن الرحيم اي بكل اسم من اسماء الذات الواجب الوجود
الموصوف بانه البالغ في الرحمة اي ارادة الانعام او نفس الانعام بجلايل النعم
واصولها ودقائقها وفصولها حمد الايصل اليه كل احد فالرحيم كالتتمة والردف
في متعلقه بحذوف اي ادلف مصاحبا او ملابسا اي على وجه التبرك او
مستعينا وقدمها على الحمدلة اما اقتداء بالكتاب العزيز واما لقوة حديثها على حديث
الحمدلة اما لصحتهما وحديث البسملة اصح او لحسنهما وحديث البسملة اقوى او
لصحة حديث البسملة وحسن حديث الحمدلة احتمالات ثلاثة افاد الاول ظاهر
عبارة اللقاني صاحب الجوهرة وافاد الثاني ما اطلع عليه شيخنا من بعض
الروايات وافاد الثالث ما نقل من بعض المقررات والاظهر هاتين وحيث
قلت شيخنا فهو العلامة المحقق علي بن احمد العدوي الصعيدي ابدا يحتمل
بدا حقيقيا بناء على ان المصنف لم يذكر البسملة اصلا وما يوجد في اوائل النسخ فهو
من وضع بعض الطلبة اما لان المراد منها المفهوم الكلي الذي هو الثناء على الله
وهو يحصل بالحمدلة واما لحمل روايتها على رواية ذكر الله لانه اذا تعارض مقيدات
ومطلق يحملان عليه ويحتمل اضافيا بناء على انها من وضع المصنف وجمع بينهما
محافظة على الاكمل والافضل ويحتمل ان المعنى ابدا في النظم بالحمد اي اجعله جزءا
فيه وهو لا ينافي تقدم البسملة عليه بالحمد اي لله ولم يصرح به لضيق النظم
ولانه معلوم اذ المحامد كلها مختصة به تعالى فلا فرد منها لغيره بل ولا
فرد صادر منها في نفس الامر من غيره اذ الفاعل في الحقيقة هو الله تعالى
سواء جعلت ال للجنس او للعهد مصليا على حال من فاعل ابدا فان قلت

يلزم

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

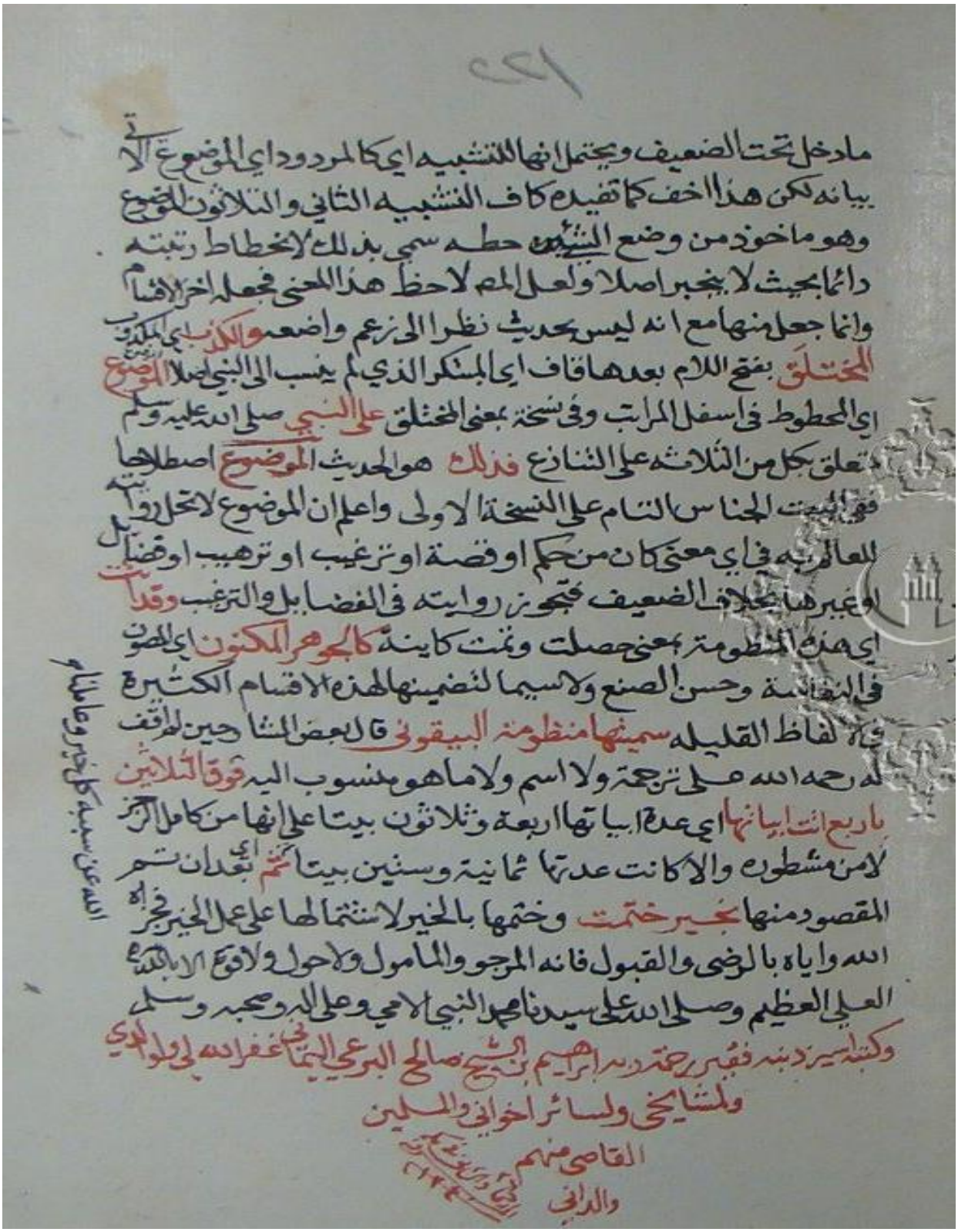

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

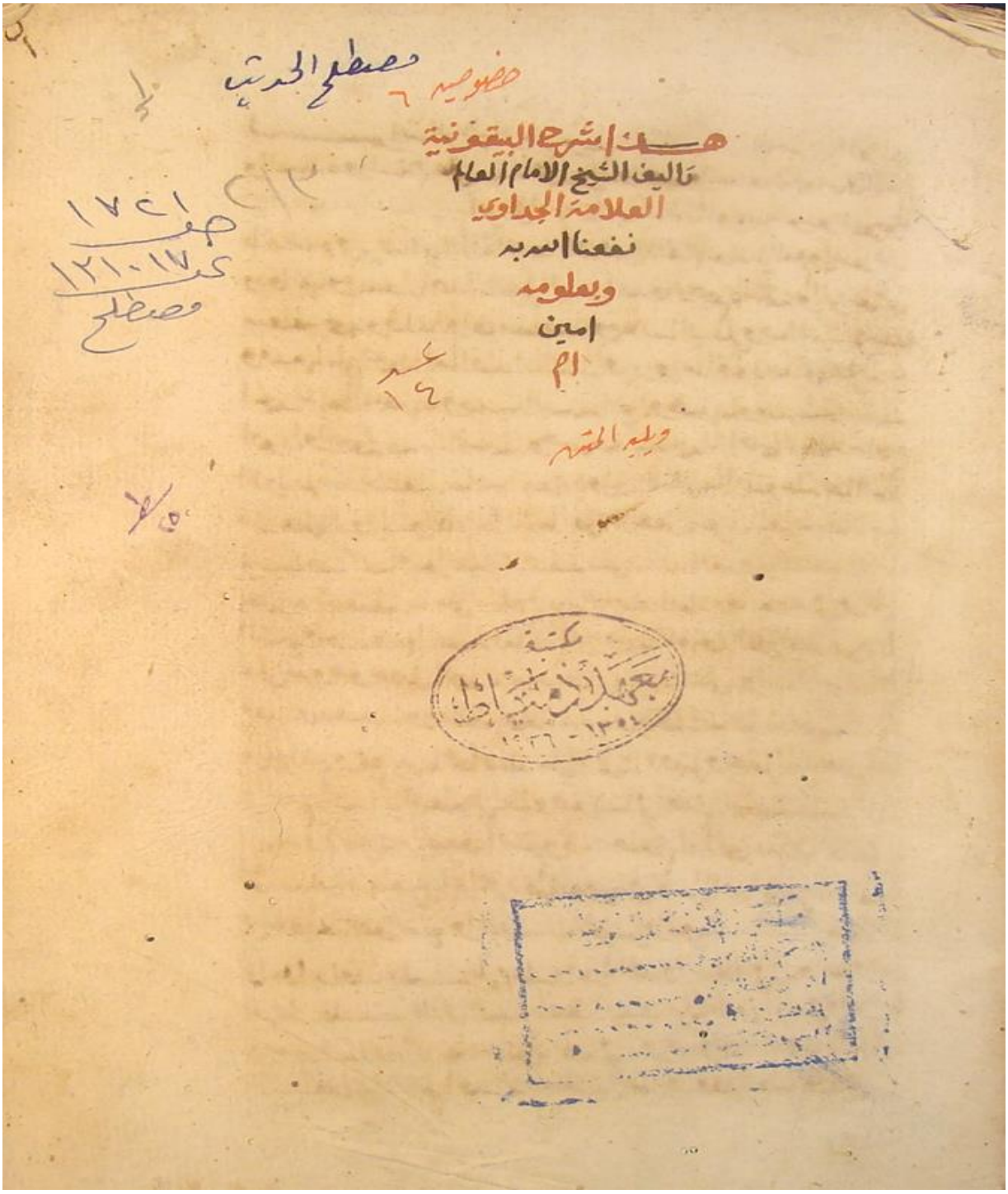

غلاف النسخة (ج)

www.alukah.net
شبكة الألوكة

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه اعتمادي الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين آمين قال الناظم
بسم الله الرحمن الرحيم أي بكل اسم من اسماء الذات الواجب الوجود الموصوف
بأنه البالغ في الرحمة أي إرادة الانعام أو نفس الانعام بجلايل النعم وأصولها
ودقايقها وفصولها أحد الايصال اليه كل احد فالرحيم كالتتمة والرديف فهو
متعلقة بمحذوف أي أولف مصاحبا أو ملابسا أي على وجه التبرك أو مستعينا
وقدمها على الحمدلة أما اقتداء بالكتاب العزيز وأما لقوة حديثها على حديث
الحمدلة إما لصحتهما وحديث البسملة أصح أو لحسنهما وحديث البسملة
أقوى أو لصحة حديث البسملة وحسن حديث الحمدلة أحيانا لان ثلاثة أفاد
الاول ظاهر عبارة اللقاني صاحب الجوهرة وأفاد الثاني ما اطلع عليه شيخنا العلامة
من بعض الروايات وأفاد الثالث ما نقل من بعض التقريرات وأظهرها ثانيها
وحيث قلت شيخنا فهو العلامة المحقق علي بن احمد العدوي الصعيدي ابدأ
يحتمل بدأ حقيقيا بنا على ان المهم لم يذكر البسملة اصلا وما يوجد في أوايل
النسخ فمن وضع الطلبة اما لان المراد منها المفهوم الكلي الذي هو الثنا
على الله وهو يحصل بالحمدلة واما بحمل روايتها على رواية ذكر الله لانه اذا
تعارض مقيدان ومطلق يحملان عليه ويحتمل اضافيا بنا على انهما من
وضع المهم وجمع بينهما محافظة على الاكمل والافضل ويحتمل ان المعنى ابدأ
في النظم بالحمد اي اجعله جزافيه وهو لا ينافي تقدم البسملة عليه بالحمد
اي سر ولم يصرح به لضيق النظم ولانه معلوم اذ المحامد كلها مختصة به
تع فلا فرد منها لغيره بل ولا فرد صادر منها في نفس الامر من غيره اذ الفاعل
في الحقيقة هو الله تع واجعلت ال للجنس أو للعهد مصليا على حال من
فاعل ابدا ان قلت يلزم عليه وقوع الحمد والصلاة في آن واحد وهو
غير ممكن قلت لما ذكر الصلاة بلصق الحمد من غير فاصل واشتركا في وقوعهما
في معرض الشاعد اكانهما منطوق بهما في آن واحد فلك ان تقول بل هو ممكن
لان المعنى ابدا النظم بالحمد الاصطلاحي الصادق بفعل القلب او الجوارح

غير اللسان

الصفحة الأولى من النسخة (ج)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

www.alukah.net
شبكة الألوكة

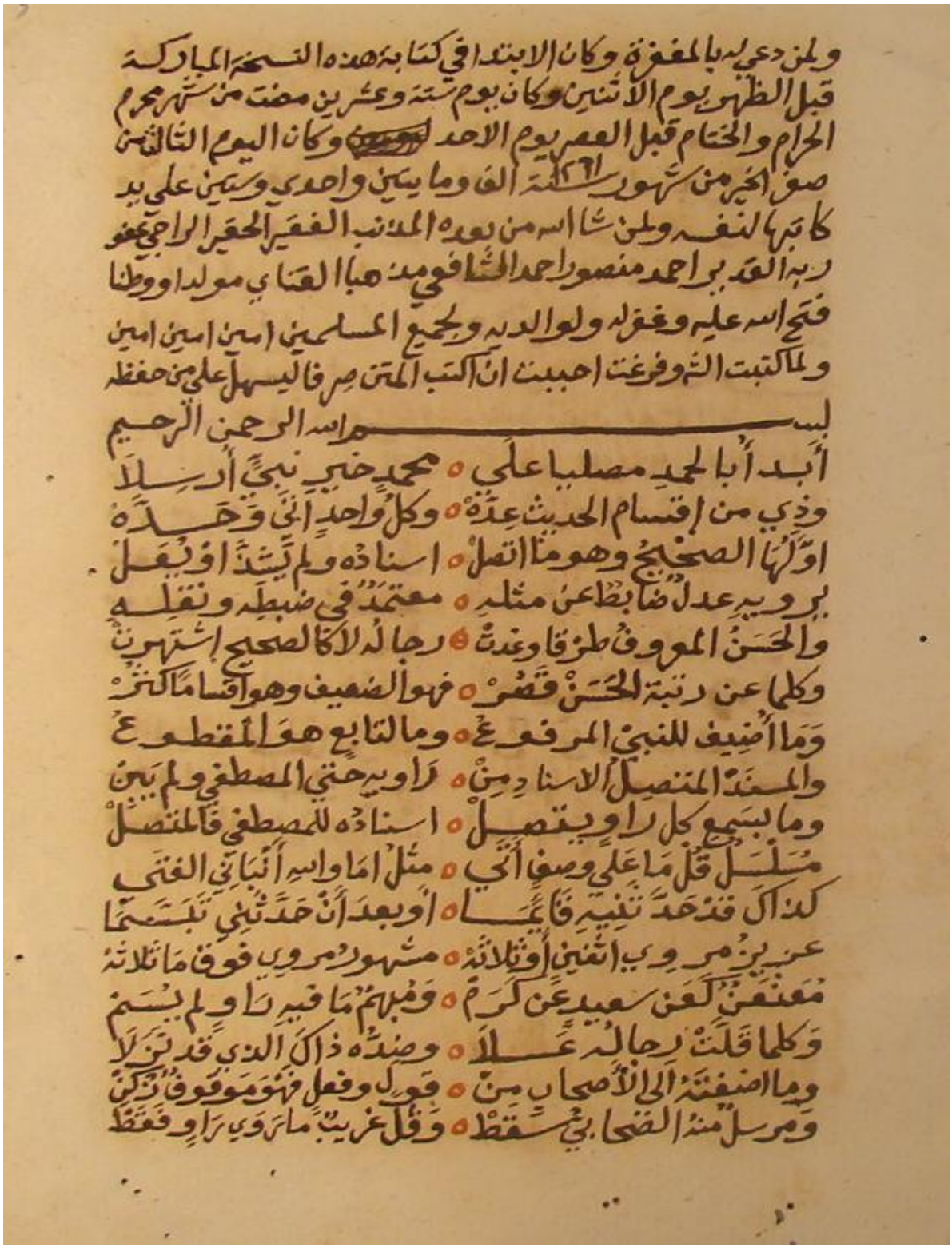

ولمن دعي له بالمغفرة وكان الابتداء في كتابة هذه النسخة المباركة
قبل الظهر يوم الاثنين وكان يوم ستة وعشرين مضت من شهر محرم
الحرام والختام قبل العصر يوم الاحد [illegible] وكان اليوم الثالث من
صفر الخير من شهور سنة ١٢٦١ الف وماية واحدى وستين على يد
كاتبها لنفسه ولمن شاء الله من بعده المذنب الفقير الحقير الراجي عفو
ربه القدير احمد منصور احمد الشافعي مذهبا القناي مولدا ووطنا
فتح الله عليه وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين امين امين امين
ولما كتبت الشرح فرغت احببت ان اكتب المتن صرفا ليسهل على من حفظه

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدأ أبا لحمد مصليا على ○ محمد خير نبي أرسلا
وذي من اقسام الحديث عدة ○ وكل واحد اتى وحده
اولها الصحيح وهو ما اتصل ○ اسناده ولم يشذ او يعل
برواية عدل ضابط عن مثله ○ معتمد في ضبطه ونقله
والحسن المعروف طرقا وغدة ○ رجاله لا كالصحيح اشتهرت
وكلما عن رتبة الحسن قصر ○ فهو الضعيف وهو اقسام اكثر
وما اضيف للنبي المرفوع ○ وما لتابع هو المقطوع
والمسند المتصل الاسناد من ○ راويه حتى المصطفى ولم يبن
وما بسمع كل راو يتصل ○ اسناده للمصطفى فالمتصل
مسلسل قل ما على وصف اتى ○ مثل اما والله انباني الفتى
كذا كذا قد حدثني تبسما ○ او بعد ان حدثني تبسما
عبد بن مروي اثنين او ثلاثة ○ مشهور مروي فوق ما ثلاثة
معنعن كعن سعيد عن كرم ○ ومبهم ما فيه راو لم يسم
وكلما قلت رجاله علا ○ وضده ذاك الذي قد نزلا
وما اضيفته الى الاصحاب من ○ قول وفعل فهو موقوف زكن
ومرسل منه الصحابي سقط ○ وقل غريب ما روى راو فقط

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

شبكة الألوكة - قسم الكتب

منهجى فى تحقيق المخطوط

١. نسخ النسخة (أ) حسب رسم وقواعد الإملاء الحديثة بعد قراءتها قراءة متأنية، ومعارضتها بالنسختين الأخريين، وإثبات الفروق المهمة فى الهامش.

٢. معارضة المنسوخ بالمخطوط مرات عدة، للتأكد من سلامة النص واستقامته.

٣. تفقير النص، ووضع علامات الترقيم المناسبة بين جمله، مما يعين علي فهمه علي نحو ما أرد مؤلفه

٤. عزو الآيات القرآنية الكريمة إلى مواضعها من الكتاب العزيز، وادراجها برسم المصحف الشريف مع بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٥. عزو الأحاديث النبوية إلى مظانها من داووين السنة المطهرة، وضبط الكلمات المشكلة بما يزيل الإشكال، وكذلك الأبيات الشعرية.

٦. ذكر مصادر الشرح التى أخذ منها الشارح أثناء شرحه، وذلك لتقريب وتذليل عمل للمطالعين.

٧. عزو كل قول إلى قائله، سواء صرح الشارح بذكر القائل أو الكتاب الذى أخذ منه أو لم يصرح.

٨. كتابة مقدمة للشرح مشتملة على ترجمة للناظم، وترجمة للشارح، ودراسة للتحقيق.

٩. عمل فهرس والمصادر والمراجع

ونسال الله أن يوفقنا لصالح الأعمال إنه خير مسئول،وأفضل مأمول، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين

توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه

مؤلف هذا الشرح هو: حسن بن غالب الجداوي، المالكي، الأزهري، المصري، وليس هناك شك فى نسبة هذا الكتاب إليه؛ وقد قامت علي صحة هذه النسبة شواهد وقرائن؛ منها:

- أن المؤرخين الذين ترجموا للجداوي ذكروا أنه شرح (البيقونية) منهم:
- عمر رضا كحالة فى« معجم المؤلفين » (ت١٤٠٨):قال «ومن آثاره: شرح البيقونية فى مصطلح الحديث»
- البغدادي فى «هدية العارفين » (ت١٣٩٩هـ): قال: له «ديوان خطب »، «وشرح البيقونية فى مصطلح الحديث».
- محمد البشير ظافر الأزهري فى« اليواقيت الثمينة فى أعيان مذهب أهل المدينة»: قال: " ومن مؤلفاته «شرح على البيقونية فرغ من تأليفه سنة ١١٧٧هـ».
- لم يذكر الشارح – رحمه الله – فى ديباجته اسم شرحه، لكن نساخ المخطوط قد أثبتوه فى غلاف النسخ المخطوطة، وكذا كل من ترجم للمؤلف.
- جاء فى غلاف نسخة الأصل:«هذا كتاب شرح البيقونية؛ للشيخ الإمام العالم العلامة فريد عصره وأوانه الشيخ حسن الجداوي، نفعنا الله به وبعلومه فى الدنيا والآخرة، آمين آمين ».

وجاء فى غلاف النسخة (ج): «هذا شرح البيقونية؛ تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الجداوي نفعنا الله به وبعلومه آمين ».

بسم الله الرحمن الرحيم

[وعليه اعتمادي] (١)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين آمين.

قال الناظم:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أي: بكل اسم من أسماء الذات الواجب الوجود الموصوف بأنه البالغ في الرحمة أي: إرادة الإنعام أو نفس الإنعام بجلائل النعم وأصولها ودقائقها وفصولها حدا لا يصل إليه كل أحد؛ فالرحيم: كالتتمة والرديف، فهي متعلقة بمحذوف أي؛ أولفُّ مصاحبا أو ملابسا أي على وجه التبرك أو مستعينا وقدمها على الحمدلة؛ إما اقتداء بالكتاب العزيز، وإما لقوة حديثها على حديث الحمدلة، إما لصحتهما وحديث البسملة أصح، أو لحسنهما وحديث البسملة أقوى، أو لصحة حديث البسملة وحسن حديث الحمدلة احتمالات ثلاثة، أفاد الأول: ظاهر عبارة اللقاني صاحب الجوهرة(٢)، وأفاد الثاني: ما اطلع عليه شيخنا [العلامة] (٣) من بعض الروايات، وأفاد الثالث: ما نُقل من بعض التقريرات وأظهرها [ثالثها] (٤)، وحيث قلت شيخنا: فهو العلامة المحقق علي بن أحمد العدوي الصعيدي(٥).

---

(١) قوله: «وعليه اعتمادي» ليس في (ب).

(٢) إبراهيم بن ابراهيم بن حسن بن علي اللقاني ترجمته في:معجم المؤلفين (٢/١)، خلاصة الأثر (٦/١)، سلم الوصول (٦٨/١)، هدية العارفين (٣٠/١)

(٣) ليس في (ب).

(٤) في (ب)، (ج): «ثانيها».

(٥) علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، ترجمته في: سلك الدرر (٢٠٦/٣)، الأعلام (٢٦٠/٤)، معجم المؤلفين (٢٩/٧)

المقدمة

أَبـــدَأُ بالْحَـــمْدِ مُصَـــلِّيـاً عَـلَـــي	مُحَـمَّـدٍ خَـــيرِ نبـــــيٍ أُرْسِـــل

(**أبدأ**)؛ يحتمل بدءًا حقيقيا بناء على أن المصنف لم يذكر البسملة أصلا وما يوجد في أوائل النسخ فهو من وضع الطلبة؛ إما لأن المراد منهما المفهوم الكلي الذي هو الثناء على الله وهو يحصل بالحمدلة وإما [بحمل](١) روايتهما على رواية ذكر الله؛ لأنه إذا تعارض مقيدان ومطلق يحملان [١/أ] عليه ويحتمل إضافيًّا بناء على أنها من وضع المصنف وجمع بينهما محافظة على الأكمل والأفضل، ويحتمل أن المعني أبدأ في النظم بالحمد؛ أي: أجعله جزءًا فيه وهو لا ينافي تقدم البسملة عليه.

(**بالحمد**) أي: لله، ولم يصرح به لضيق النظم، ولأنه معلوم؛ إذ المحامد كلها مختصة به تعالى، فلا فرد منها(٢) لغيره، بل ولا فرد صادر منها في نفس الأمر من غيره إذ الفاعل في الحقيقة هو الله تعالى سواءٌ جعلت أل للجنس أو للعهد.

(**مصليا [على]** (٣)) حال من فاعل «أبدأ»؛ فإن قلتَ: يلزم عليه وقوع الحمد والصلاة في آنٍ واحدٍ وهو غير ممكن؟ قلت: لما ذكر الصلاة بلصق الحمد من غير فاصل واشتركا في وقوعهما في معرض الثناء عُدا كأنهما منطوق بهما في آنٍ واحدٍ [فتأمل(٤)]، ولك أن تقول بل هو ممكن؛ لأن المعنى: أبدأ النظم بالحمد الاصطلاحي الصادق بفعل القلب أو الجوارح غير اللسان أو تقول أنهما حال [مثوبة](٥)؛ لكن يلزم عليه

---

(١) في (ب): «لحمل».

(٢) في (ب): «منهما».

(٣) ليس بالأصل وأثبتناه من (ب)، (ج).

(٤) ليس بالأصل، (ج) وأثبتناه من (ب).

(٥) في (ب): «منوية».

أن المنوي لا يلزم أن يكون واقعًا بالفعل اللهم إلا أن يقال: إن مقام المصنف يجل عن كونه ينوي شيئا ولا يقوم به، والصلاة من الله الرحمة المقرونة بالتعظيم، ومن غيره [مطلق](١) الدعاء بخير.

فإن قلت: إذا [كان](٢) بمعنى الدعاء يلزم أنها بمعنى المضرة؛ لأن الدعاء إذا عدي بعلى كان بمعنى المضرة لا الدعاء بخير، فتقول دعوت على فلان إذا طلبت له شرًّا، ودعوت له إذا طلبت له خيرًا.

قلت: لا يلزم من كون الشيء بمعنى الشيء أن يُعطي حُكمه، أو يُقال: [١/ب] إن على مجردة عن معنى المضرة كما جردت على عن الاستعلاء [في] (٣) نحو: توكلت على الله ويكون فيها استعارة تبعية تقديرها أن تقول شبه التباس الصلاة بالمصلي عليه [بالتباس] (٤) المستعلي بالمستعلى عليه الذي هو الاستعلاء المطلق، وقدر استعارة اسم المشبه به للمشبه، ثم سري التشبيه إلى المعنيين الجزئيين فاستعيرت «على» من معناها الجزئي الذي هو الاستعلاء الخاص للالتباس الجزئي الذي بين الصلاة والنبي صلي الله عليه وسلم، ولا يشترط أن يكون للمعنى الجزئي المستعار له لفظ بالخصوص قاله شيخنا.

تنبيه: قوله: (مصليا): فيه حذف الواو مع ما عطفت، أي: ومسلما [وهو جائز أحوج إلى ذلك ضيق النظم](٥) فإنما قولنا ذلك خروجًا من كراهة إفراد الصلاة عن السلام، أو يقال: إنه من الذين لا يقولون بكراهة إفرادها عن السلام.

(**[على]** (٦) **محمد**): علم منقول من اسم مفعول المضعف سماه به جده في سابع ولادته لموت أبيه [فقيل له: لم سميت ابنك محمدًا وليس من أسماء آبائك ولا قومك؟ فقال: رجوت أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق الله رجاه(٧)] (١).

---

(١) في (ج): «مطلقًا».

(٢) في(ب)، (ج): «كانت».

(٣) ما بين المعكوفين: ساقط من (ب)

(٤) ليس بالأصل، وأثبتناه من (ج).

(٥) ما بين المعكوفين ليس بالأصل، (ج)، والمثبت من (ب).

(٦) ما بين المعكوفين: مثبت من (ج)

(٧)انظر: «السيرة النبوية » لابن كثير (١/٢١٠).

(**خير نبي أرسلا**): حتى أولي العزم؛ فخيريته صلى الله عليه وسلم على غير المرسلين من باب أولى، والدليل على كونه أفضل الخلق على الإطلاق المستفاد من كلام المصنف قرآني وسني؛ أما القرآني، فقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] فقد أفادت [هذه] (٢) الآية أفضلية هذه الأمة على غيرها من الأمم، وأفضليتها [بسبب](٣) تبعيتها لنبيها لا لشيء فيها غير التبعية، فيستفاد(٤)[٢/أ] أفضليته على غيره، وأما السني؛ فقوله صلى الله عليه وسلم: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» زاد البخاري(٥) و«أنا سيد العالمين » رواه البيهقي(٦)، وأما نهيه صلى الله عليه وسلم [عن تفضيله على غيره](٧) فإما من باب التواضع أو مفاضلة تقتضي التنقيص أو قبل علمه بذلك، والنبي بغير همز مأخوذ من النبوة وهي الرفعة وبالهمز من النبأ وهو الخبر، وهو إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه؛ فإن أُمر فرسول أيضا، فبينهما العموم والخصوص المطلق فمتى أُمر بالتبليغ فرسول سواء كان له كتاب أو نسخ[لمن] (٨) قبله أم لا، وقيل: لا يكون رسولا حتي يكون له كتاب أو نسخ لبعض شرع من قبله، وقيل: هما بمعنى، وهو معنى الرسول، وقد يكون الرسول أعم من النبي إذ(٩) لوحظ من وجوده من الملائكة لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [الحج: ٧٦]، ولا يكون منهم نبي.

(**فائدة**): رسالة كل نبي خاصة بقومه إلا رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فإنها عامة للإنس والجن والملك كما عليه جمع محققون.

---

(١) ما بين المعكوفين زيادة من (ب)، وليس في الأصل، ولا في (ج).

(٢) ليس في: (ب)، (ج)

(٣) في (ب): «سبب».

(٤) في (ب): «يستفاد».

(٤) أخرجه الترمذى (٣٦١٥)، وقال: غريب، و أحمد فى المسند (٣٣٠/٤).

(٥) لم أجده عند البيهقى، إنما أورد هذا الأثر الإمام المناوى فى كتابه شرح عماد الرضا (٤٣/١)، وقال صححه الحاكم واعترض، ونقله عنه الشارح مع ما قبله من الآثار.

(٧) ما بين المعكوفين زيادة من (ب).

(٨) في (ب): «لما»

(٩) في (ب): «إذا».

(**تنبيه**): ترك المصنف الصلاة على الصحب والآل فلزم عليه الإهمال ولا جواب يدفع الإشكال إلا أنه ذكرهما هما بلسان المقال.

ولنقدم قبل الشروع في المقصود مقدمة فنقول:

[قد](١) دارت بين المحدثين ألفاظ ينبغي الوقوف على معانيها لغة واصطلاحا وهي الحديث، والخبر، والأثر، والسنة، والمتن، والسند، والمسند بفتح النون، والمسند [٢/ب] بكسرها، والمحدث، والمفيد والحافظ.

فأما الحديث: [فهو] (٢) لغة: (٣) ضد القديم(٤).

واصطلاحا: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو هم أو وصف خَلْقي ككونه ليس بالطويل ولا بالقصير أو خُلُقي بضمهما ككونه لا يواجه أحدا بمكروه، ويعبر عن هذا بعلم الحديث رواية، ويُحد بأنه: «علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم».

وموضوعه: «ذات النبي من حيث أنه نبي»

وغايته: «الفوز بالسعادة»، ورأيت في بعض الكتابات أن غايته: «الصون عن الخطأ في نقله»: ونظمها بعضهم بقوله:

علم الحديث مضافا للروايـــــة ذا	**علم بكل مضـــــاف للنبي قـــــل**
موضوعه ذات خير الخلق غايتـــه	**الصون في نقله عن كل ما خلل**

وأما علم الحديث دراية: والمراد عند الإطلاق- كما قال شيخ الإسلام(١):- فأحسن ما قيل في تعريفه- أنه «علم بقواعد يعرف بها أحوال [السند](٢) والمتن من صحة وضعف [وحسن](٣) وعلو ونزول(٤) وكيفية تحمل وأداء وصفات الرجال(٥)».

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) ليس في (ب).

(٣) بعده في (ب): «فهو».

(٤) انظر«لسان العرب» لابن منظور (١٣١/٢)، (مادة: حدث).

وأخصر منه أن يقال: «معرفة القواعد المعرفة لحال الراوي والمروي من قبول وغيره(٦)».

وغايته: «معرفة ما يقبل وما يرد منهما»

وموضوعه: «حال الراوي».

ونظمها بعضهم فقال:

وأن يعرف من حيث الرواية قل	**علم براو ومروي فلا تمل**
أي حال كلاهما الموضوع غايته	**علم بمقبوله أو ضد ذا امتثل**

وأما مسائله: فهي ما تذكر في كتبه مما يأتي إن شاء الله [تعالي] (٧) [٣/أ]

وأما الخبر: فهو مرادف للحديث، وقيل: «الحديث ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والخبر عن غيره»، ولذلك يقال للمشتغل بكلام النبي محدث وبكلام غيره إخباري، وقيل: بينهما عموم بإطلاق فكل حديث خبر ولا عكس(٨)»

وأما الأثر: فهو لغة: «البقية» (٩).

واصطلاحًا: « [الأحاديث] (١٠) مطلقا مرفوعة كانت أو موقوفة وبعضهم خصه بالأخير».

وأما السنة: فهي لغة: «الطريقة» (١).

---

(1) انظر:«فتح الباقى » لشيخ الإسلام زكريا الأنصارى (٩٢/١).

(2) في الأصل، (ج): «السنة »، والصحيح ماأثبتناه من: (ب)

(3) زيادة: من (ب)

(4) في (ب): «ونزولة».

(5) انظر: «المنظومة البيقونية بشرح الزرقانى مع حاشية الأجهورى » (٢٧/١).

(6) انظر: «النكت على ابن الصلاح » (٢٢٥/١)

(7) زيادة: من (ب)

(8) انظر:«نزهة النظر » (ص:٤١).

(9) انظر«لسان العرب» لابن منظور (٥/٤)، (مادة: أثر).

(١٠) زيادة من (ب).

واصطلاحا: مرادفة للحديث بالمعنى المتقدم الذي هو: «كل ما أضيف للنبي صلى الله عليه وسلم [وهي أعم] (٢) »، وقيل: «الحديث خاص بقوله وفعله والسنة أعم»(٣).

وأما المتن: فهو مأخوذ من المماتنة، أي: المباعدة في الغاية؛ لأن المتن غاية السند.

وقيل: من متنت الكبش إذا شققت جلدة بيضته واستخرجتها فكأن المسند استخرج المتن بسنده أو من تمتين القوس أي: شدها بالعصب(٤)؛ لأن المسند يقوي الحديث ويشده بالسنة فهو اصطلاحا ما ينتهي إليه السند من قول أو فعل أو وصف أو غير ذلك مما سبق.

وأما المسند(٥): فهو لغة: «ما ارتفع من الجبل؛ لأن المسند يرفع الحديث لقائله(٦)».

واصطلاحا: «الإخبار عن طريق المتن» وفي علمي: أن المسند (٧) نفس الرجال وحرره، وأما الإسناد فهو رفع الحديث لقائله وقال بعضهم إن السند والإسناد شيء واحد.

وأما المسند- بفتح النون-: فهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا متصلا أم منقطعا، وقيل: ما اتصل سنده من أوله إلى منتهاه ولو كان موقوفا.

وقيل: [٣/ب] «ما أضيف إلى النبي ما اتصل (٨) السند(٩)، وقد يطلق المسند أيضا على الكتاب الذي جمع فيه مسندات الصحابي أي مروياته».

---

(1) انظر«لسان العرب» لابن منظور (٢٢٠/١٣)، (مادة: سنن).

(2) زيادة: من (ب)

(3) ما بين المعكوفين ليس في (ب).

(4) انظر:«لسان العرب» لابن منظور (٣٩٨/١٣)، (مادة:متن)

(5) في (ج): «السند»، وكذلك في (ب)، وكتب أمامه في حاشية (ب): «والسند طريق المتن أي رجاله، من المنهل الروي للسيد سليمان».

(6) انظر:«لسان العرب» لابن منظور(٢٢٠/٣)، (مادة:سند)

(٧) في(ب)، (ج): «السند».

(٨) قوله: «ما اتصل» في(ب): «مع اتصال».

(9) انظر:«نزهة النظر » (ص:١١٢).

وأما المسند -بكسر النون-: فهو: «من يروي الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به أوليس له إلا مجرد الرواية ».

وأما المحدث فهو: «العالم بطريق الحديث وأسماء الرواة والمتون فهو أرفع من المسند في الرتبة وأرفع منهما المفيد وهو دون الحافظ.

وأما الحجة: [فهو أرفع من المثبت] (١).

والسلف يطلقون الحافظ والمحدث بمعنىً، والحق أن الحافظ أخص لأنه المكثر من حفظ الحديث المتقن لأنواعه ومعرفته رواية ودراية المدرك للمعلل منها والسالم غالبا، ولذلك قال الزهري «لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة(٢)»، ورأيت في بعض الكتابات منقولا عن المناوي [في شرح الشمائل] (٣) أن لأهل الحديث مراتب أولها: «الطالب [وهو المبتدئ] (٤)، ثم المحدث وهو من يتحمل الحديث ويعتني به رواية ودراية(٥)، ثم الحافظ وهو من يحفظ(٦) مائة ألف حديث متنا وإسنادا ولو بطرق متعددة ووعى ما يحتاج إليه، ثم الحجة وهو من أحاط بثلاثمائة ألف حديث، ثم الحاكم وهو من أحاط بجميع الأحاديث المروية، واعلم أن هذه اصطلاحات لأهل الفن فلا مشاحة في معارضة بعضها(٧)»

---

(١) ما بين المعكوفين مكانه في (ب): «فأعلى منه».

(2) انظر:«الجرح والتعديل » لابن أبي حاتم (٩ /٩).

(٣) ما بين المعكوفين زيادة من (ب).

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من (ب)، (ج).

(٥) في (ج): «دراية ورواية».

(٦) في(ب)، (ج): «حفظ».

(7) انظر:«اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر » للمناوى (٢ /٤٢١).

أقسام الحديث

وذِي مِــنْ أَقْسَــامِ الحَدِيــثِ عِـــــدَّة	وكــلٌّ واحــدٍ أتـــى وحَــدّهْ

(**وذي**): مبتدأ أي: هذه فهي إشارة إلى الألفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعاني [٤/أ] المخصوصة سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت على التحقيق وهو المختار من الاحتمالات السبعة، وفي الكلام استعارة مصرحة؛ حيث شبه الألفاظ الذهنية بالمشار إليه المحسوس بجامع الحضور في كل، واستعمل فيه لفظة في(١) ذي ولابد من تقدير متصل بناء على أن ما في الذهن مجمل ولا حاجة لتقدير(٢) بناء على أن ما في الذهن مفصل.

(**من أقسام الحديث**): بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها للوزن والظاهر أنه لا حاجة لتقدير المضاف الذي قدره الزرقاني بقوله: «من أقسام علم الحديث»(٣)؛ لأن الحديث يسمى بتلك الأسماء اصطلاحا فيقال: حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث ضعيف إلخ.

(**عده**): بكسر العين المهملة، خبر المبتدأ، «ومن» تحتمل(٤) أن تكون للبيان وللتبعيض وهو الأكثر؛ لأنه لم يستوف جميع أقسام الحديث؛ بل عدة الذي ذكره على ما ذكر بعض الشراح اثنان وثلاثون قسما وأما على ما ذكره الزرقاني فهي أربع وثلاثون قسما.

(**تنبيه**): قال الزرقاني: « أراد بالأقسام: الأنواع المندرجة تحت الأقسام وإلا فأقسام الحديث لا تخرج عن ثلاثة الصحيح والحسن والضعيف »(٥).

قال القرافي (١): «وأهل هذا الشأن قسموا المتن إلى صحيح وضعيف وحسن(٢)».

---

(١) ليس في (ب)، (ج).

(٢) في (ج): «لتقديره».

(3) انظر: «المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري » (ص:٤١).

(٤) في(ب): «يحتمل».

(5) انظر:«المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري »(ص:٤١)

وطريق الحصر أن تقول لأنها إن اشتملت على أوصاف القبول فالصحيح أو على أدناها فالحسن، أو لم تشتمل على شيء منها فالضعيف بل بعضهم [٤/ب] أدخل الحسن في الصحيح وجعل القسمة ثنائية. انتهى.

(**وكل واحد**): منها.

(**أتى**): في النظم.

(**وحدَّه**): بتشديد الدال وفتحها منصوب على أنه مفعول معه لضعف النسق ولموافقة حركة الروي وهي فتحة دال عدة.

وأراد بالحد: «مطلق التعريف الشامل للرسم والمثال» وإذا كانت الخطبة متأخرة فأتى على بابها أو متقدمة فهي بمعنى المضارع تنزيلا لما لم يحصل منزلة الحاصل لقوة رجائه.

---

(١) كتب في حاشية (ب): «لعله العراقي»وهو الصواب.

(2) قال العراقى فى ألفيته: وأهل هذا الشأن قسموا السنن.....إلى صحيح وضعيف وحسن

الصحيح

أَوَّلُهـا الصَّحيـحُ وهْـوَ مـا اتَّصـلْ	إِسْنـادُه وَلـم يُشَـذَّ أَوْ يُعـل
يرْوِيـهِ عَـدْلٌ ضَابِـطٌ عَنْ مِـثلِـهِ	مُعْتَـمَدٌ فـي ضَبْـطِهِ وَنقْـلِـه.

(**أولها**): أي العدة أو الأقسام.

(**الصحيح**) أي: المجمع على صحته عند جمهور المحدثين وهو الصحيح لذاته.

(**ما**) أي: قول أو فعل أو وصف أو غير ذلك فهي كالجنس.

وقوله:(**اتصل إسناده**) أخرج به المنقطع والمرسل والمعضل؛ لأن الاتصال سماع كل راو، وكذلك المروي عمن فوقه(١) وتقدم أن الإسناد «هو حكاية طريق المتن».

(**ولم يشذ**): بشين وذال معجمة.

(**أو يعل**) -بعين مهملة- أي: لم يدخله شذوذ ولا علة قادحة أو لم يحكم بشذوذه ولا بعلة فيه فيجوز ضبطهما بالبناء للفاعل والمفعول فالعلة القادحة كالإرسال كما يأتي بيانه وسواء كانت خفية أو ظاهرة أما غير القادحة فلا تضر« كأن يروي العدل عن الضابط عن تابعي مثلا عن صحابي حديثًا يرويه غيره ممن يشاركه في سائر صفاته عن ذلك التابعي بعينه عن صحابي آخر فإن هذا يسمى علة، ولكنها غير قادحة لجواز أن يكون التابعي [٥/أ] سمعه من كل منهما، وفي الصحيحين من أمثلة ذلك جملة(٢)».

(**يرويه**) **أي**: ينقله

(**عدل**): «من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة»، والمراد به هنا عدل الرواية(٣) وهو المسلم العاقل البالغ السالم من الفسق وارتكاب الكبيرة، والإصرار على الصغيرة وعن كل ما يخل بالمروءة فيخرج الفاسق والمجهول عينًا وحالًا، والمراد بالتقوى: «اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة».

---

(1) انظر:«فتح المغيث » (ص:١/٢٨).

(2) قارن مع «فتح المغيث» (١/٣٠-٣١)

(٣) كذا بالأصل، ولعل الصواب: «الرواة».

(**ضابط**): صدرا، وهو أن يثبت ما سمعه فيه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وكتابًا، وهو صيانته عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي به[1] والمراد كامل في الضبط ليخرج راوي الحسن فإن أصل الضبط فيه أيضا.

(**عن مثله**) أي:« من أول السند إلى آخره بأن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى من دونه فيشمل الموقوف وغيره[2]».

[وقوله] [3] (**معتمد في ضبطه ونقله**): قال الزرقاني: «كأن المصنف جعله بيانا لضابط أي: في ضبطه صدرا ونقله كتابا والأولى قراءته بفتح الميم أي: معتمد عليه فذكره بعد ضابط من ذكر السبب بعد المسبب فالاعتماد عليه يتسبب عن كونه ضابطا ويتفاوت الصحيح بحسب ضبط رجاله وحفظهم واشتهارهم في ذلك وفي الورع وفي تحري المخرجين»[4].

(فوائد):

الأولى: عُلم مما ذكر المصنف أن المقبول[5] ما احتوى على صفات خمسة لكن منها ما يقبل التشكيك أي: الزيادة والنقص وهو [ثلاثة] [6] العدالة والضبط [وعدم الشذوذ] [7] فالحديث إما أن يشتمل على أعلاها [٥/ب] فهو الصحيح لذاته أو لا لكن وجد ما يجبره لكثرة[8] الطرق فهو الصحيح لا لذاته وحيث لا جبران فهو الحسن لذاته وإن قامت قرينة ترجح قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن أيضا لكن لا لذاته فحينئذ قد يرتقي الحسن لرتبة الصحيح وقد يرتقي غير الحسن إلى رتبة الحسن.

---

(١) في(ب): «منه».

(2) انظر:«فتح الباقى » (٩٦/١).

(٣) مثبت من (ب).

(4)قارن مع «المنظومة البيقونية بشرح الزرقانى مع حاشية الأجهورى »(ص:٤٨).

(٥) في(ب): «الصحيح».

(٦) مثبت من (ب).

(٧) مثبت من (ب).

(٨) في (ب)، (ج): «ككثرة».

(الثانية): الحكم بالصحة أو الحسن أو الضعف إنما هو ظاهري لا قطعي لجواز الخطأ والنسيان على العدل، وجواز الصدق على غيره واختار ابن الصلاح القطع بصحته(١).

(الثالثة): المختار أنا نمسك عن الحكم على السند بأنه أصح الأسانيد، وبعضهم خاض في ذلك، واختلفوا فيه:

فقيل: [هو] (٢) مالك عن نافع عن ابن عمر، فإن زدت فقلت: الشافعي عن مالك إلخ، فإن زدت قلت: ابن حنبل عن الشافعي إلخ، فإن زدت قلت: البخاري عن ابن حنبل إلخ، فإن زدت قلت: مسلم عن البخاري وقيل غير ذلك(٣).

واعلم أن البخاري قد اشترط في صحة الرواية أن يكون الراوي قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة، وأما مسلم فاكتفى بمطلق المعاصرة بمعنى أنه متى ثبتت المعاصرة صحت رواية أحدهما عن الآخر ولو لم يثبت لقاء أحدهما للآخر، فمن أجل هذا قدم ما كان في صحيحهما معا ثم ما في صحيح البخاري، ثم ما في صحيح مسلم، ثم ما كان على شرطهما، وهو في غيرهما، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما كان في غيرهما وليس على شرط [٦/أ] أحد منهما لا اجتماعا ولا انفرادا.

(**الرابعة**): ذهب ابن الصلاح إلى أنه لا يمكن تصحيح ولا تحسين ولا تضعيف في الأعصار المتأخرة حتى في عصره [والمداد على ما اقتصر عليه الأئمة في تصانيفهم المعتمدة] (٤) وذهب النووي إلى أن التصحيح ممكن (٥).

---

(1) انظر:«مقدمة ابن الصلاح » (ص:٩٧).

(٢) مثبت من (ب).

(٩) انظرأقوال الأئمة فى أصح الأسانيد فى:«معرفة علوم الحديث »للحاكم (ص:٥٣-٥٥)، «مقدمة ابن الصلاح »(ص:١٥٣-١٥٥)، وغيرهما.

(٤) ما بين المعكوفين زيادة من: (ب).

(5) انظر:«فتح المغيث » (ص:٦٣-٦٤)،«التقريب والتيسير » (٢٨/١)

الحسن

والحَسَنُ المعْرُوفُ طُرْقًا وغدتْ	رجَالُهُ لا كالصحيح اشتهرت

(و): الثاني من أقسام الحديث.

(الحسن): هو لغة: ما تميل إليه النفس(١).

واصطلاحا: نوعان: حسن لذاته، وحسن لغيره.

فالأول: ما أشار إليه الناظم بقوله:

(**المعروف طرقا**): تمييز محول عن نائب الفاعل؛ [أي] (٢): المعروف طرقه أي: رجاله المخرجون له فيخرج عنه المرسل والمعضل والمنقطع والمدلس [بفتح اللام] (٣) قبل أن يتبين تدليسه(٤).

(**وغدت رجاله**): في العدالة والضبط مشتهرة لكن.

(**لا كـ**) رجال.

(**الصحيح اشتهرت**) أي: صارت مشتهرة فاشتهرت خبر عن غدت التي بمعنى صار فهو الحديث الذي اشتهرت رجاله بالعدالة والضبط اشتهارا أقل من اشتهار رجال الصحيح، والمعنى؛ أن عدالة وضبط رجاله أقل من(٥) أنفسهما في رجال الصحيح فالتفاوت في الوصفين لا في الشهرة فتأمل!.

والثاني: ما في إسناده مستور [لم](١) تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا ولا كثير الخطأ فيما يرويه ولا متهما بالكذب فيه ولا منسوبا إلى مفسق واعتضد بمتابع أو شاهد مع سلامته من الشذوذ والعلة القادحة والمراد بالمتابع ما روي بلفظ وبالشاهد(٢) ما روي بالمعنى.

---

(1) انظر«لسان العرب» لابن منظور(١١٤/١٣)، (مادة:حسن).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ب).

(٣) ما بين المعكوفين مثبت من (ب).

(4) انظر:«فتح الباقى »(١٤٤/١).

(٥) في(ب): «في».

فائدة: الحسن بقسميه ملحق بالصحيح في الاحتجاج(٣).

تنبيه: قد علم أن الحسن والصحيح متغايران فما وقع للترمذي [٦/ب] من الجمع بينهما كثيرًا فأحسن ما قيل في الجواب [عنه] (٤): « أن الحديث إن كان فردا فتردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن يصفه بأحد الوصفين فهو حسن باعتبار وصف قوم، صحيح باعتبار وصف آخرين، وغاية ما فيه أنه أسقط منه حرف التردد وحقه حسن أو صحيح وعلى هذا فما قيل فيه حسن أو صحيح دون ما قيل فيه صحيح؛ لأن الجزم أقوى من التردد وإن[لم] (٥) يكن فردا فإطلاق الوصفين عليه باعتبار إسنادين: أحدهما صحيح، والآخر حسن، وعليه فما قيل حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح؛ لأن كثرة الطرق تقوي انتهى(٦)».

(**وكل ما**): أي حديث.

(**عن رتبة الحُسن**): الحُسن - بضم الحاء وكسر النون وبفتح الحاء والسين وسكون النون- للضرورة.

(**قصر**): [قد] (٧) يلزم منه القصور عن رتبة الصحيح.

---

(١) في(ب): «و لم».

(٢) في (ج): «باللفظ وبالشاهد».

(3) انظر:«علوم الحديث » (ص:٤٠).

(٤) ما بين المعكوفين مثبت من (ب).

(٥) ما بين المعكوفين مثبت من (ب).

(6) انظر:«نزهة النظر »(ص:٦٧).

(٧) ما بين المعكوفين ليس في: (ب)، (ج)

الضعيف

وكـــل ما عـــن رتبـــة الحســـن قَصـــر	فهـــو الضعـــيـــف وهـــــو أقسامًـــا كَثُـــر.

(**وهو**(١) **الضعيف**): خبر المبتدأ ودخلت النافية(٢)؛ لأن المبتدأ أداة عموم.

(**وهو أقساما كثر**) أي: أنواعا مندرجة تحته، ووجه ذلك أن شروط القبول ستة وهي اتصال(٣) السند، والعدالة، والضبط، وفقد الشذوذ، وفقد العلة القادحة، وفقد الاعتضاد عند الإحتياج(٤) إليه، فهي بالنظر إلى انتفائه(٥) انفرادا واجتماعا يتفرع منها أقسام وشروط القبول المذكورة منها ثبوتية وهي أربعة، ففقدها بنفيها، ومنها عدمية وهي اثنان ففقدهما بوجودهما ففاقد واحد من الستة قسم وتحته صور كثيرة بالنظر إلى أن الواحد المفقود صادق بأي واحد من الستة [٧/أ] وبالنظر إلى أن فقد الاتصال يدخل تحت المرسل والمعضل والمنقطع وبالنظر إلى أن فاقد العدالة يدخل تحته الضعيف والمجهول وفاقد اثنين قسم ثاني وتحته صور أيضا بالنظر إلى أن فقد الاتصال إما أن تعتبره مع الثاني أو مع الثالث إلى آخر الستة ثم تعتبر فقد العدالة مع الذي يليه وهكذا' ثم تعتبر فقد الضبط مع الذي يليه ثم مع ما بعده، وهكذا، [ثم تعتبر فقد الشذوذ مع الذي يليه مع ما بعده، وهكذا ثم تعتبر العلة القادحة مع فقد الاعتضاد] (٦) [ثم تعتبر القلة القالة مع فقد الاعتضاد] (٧) وفاقد ثلاثة وتحته صور لأنك إما أن تعتبر فقد الأول مع الذي بعده ثم هو مع فقد الرابع وما بعده، وإما أن تعتبر فقد الثاني مع الذي بعده ثم هو مع فقد الخامس وما بعده، وإما أن تعتبر فقد

---

(١) في (ج): «إيصال».

(٢) في(ب)، (ج): «الفاء فيه».

(٣) في(ب): «و لم».

(٤) في الأصل« الاجتجاج»، والمثبت من (ب)، (ج) ويقتضيه السياق.

(٥) في (ب)، (ج): «انتفائها».

(٦) ما بين المعكوفين مثبت من (ب)، (ج).

(٧) ما بين المعكوفين ليس في (ب).

الثالث مع اللذين[1] بعده وفاقد أربعة قسم وتحته صور، وفاقد خمسة قسم وتحته صور وفاقد الجميع قسم؛ فلذلك كثرت الصور وبعضهم أفردها بالتأليف والجداول، وحاصل الضابط[2] أن المنظور إليه فقد الشروط كلها أو بعضها انفرادا أو اجتماعا والاجتماع إما باثنين أو بثلاثة أو أربعة أو خمسة إما على التوالي أولا فإذا تأملت يظهر لك التفصيل [3].

(**تنبيه**): ومن أقسام الضعيف ما له اسم خاص كالمضطرب والمقلوب والموضوع والمنكر[4] فكل ما عدا الصحيح والحسن فهو داخل في الضعيف، وأما الجيد فهو من أقسام الصحيح ولما فرغ من الحكم على المتن والإسناد بالصحة والحسن والضعف فيحكم على كل منهما بكل واحد من الثلاثة أخذ في بيان صفتهما [٧/ب] فذكر المرفوع أولا وهو الرابع من العدة.

---

(١) في(ب): «الذي»، وفي (ج): «الذين».

(٢) في(ب): «الضبط».

(3) قارن مع:«فتح المغيث » (ص:١/١٢٦-١٢٧)ملخصا.

(4) انظر:«فتح الباقى »(١/١٧٠)، «شرح التبصرة والتذكرة »(١/١٨٠).

المرفوع

ومـــا أضيـــــــــف للنبـــــي المرفـــــوعُ	.....

فقال: (وما) أي: والحديث الذي.

(**أضيف**): أي: نسب، أو أضيفت على ما في بعض النسخ.

(**للنبي**): صلى الله عليه وسلم- بتخفيف الياء وسكونها للوزن - من قول أو فعل أو تقرير أو غير ذلك سواء أضافه صحابي أو غيره ولو من الآن[1] فهو الحديث.

(**المرفوع**): سمي به؛ لارتفاع رتبته بنسبته،أي: إضافته إلى النبي صلى الله على وسلم؛ لأن الكلام يرتفع[2] في أعلى المقامات وتشرف بشرف من ينسب إليه، وقيل: لا يسمى مرفوعا إلا مضاف[3] الصحابي فقط، والمشهور الأول فيدخل فيه حينئذ المعضل والمنقطع والضعيف والمعتل والصحيح والحسن وجميع الأقسام ما عدا الموقوف والمقطوع، فالموقوف ما وقف على واحد من الصحابة و لم يتجاوز به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والمقطوع ما وقف على التابعي على ما يأتي بيانه.

(**فائدة**): قولهم من السنة كذا، أو أمرنا بكذا، أو نهينا عن كذا، وما شابه ذلك حكموا له بحكم المرفوع.

---

(1) انظر:«فتح الباقى »(١/١٧٢).

(٢) في(ب): «مرتفع».

(٣) في الأصل:«تضاف»،وفي (ب)، (ج): «مضاف»، وهو ما أثبتناه والسياق يقتضيه

المقطوع

.....	وما لتابعٍ هو المقطوع.

والخامس من الأقسام: ما أشار إليه بقوله(١):

(**وما**)؛ أي والذي أضيف.

(**لتابع**): من قول أو فعل ومثل التابع من دونه(٢).

(**هو**):الحديث (**المقطوع**) سمي به لقطعه عن الرتبة العالية، ويجمع على مقاطع ومقاطيع.

(**فائدة**): قد استعمل الشافعي وغيره المقطوع في المنقطع(٣) ولكن قد علمت أن المقطوع من مباحث المتن والمنقطع من مباحث السند؛ كما أن الرفع من مباحث المتن، والاتصال من صفات [٨/أ] السند، والتابعي هو من [لقي] (٤) الصحابي ولو أعميين، ولو لم يسمع منه بشرط طول اللقي وبقيت طبقة وهم المخضرمون الذين أدركوا الجاهلية والإسلام و لم يروه صلى الله عليه وسلم كسويد ابن عقلة(٥) فقيل: هم طبقة الصحابة، وقيل: وهو الصحيح هم في طبقة كبار التابعين(٦).

---

(١) في(ب): «وإليه أشار بقوله».

(2) انظر:«نزهة النظر »(ص:١١٤)

(3) انظر:«علوم الحديث » لابن الصلاح(ص:٤٧).

(٤) ليس بالأصل، والمثبت من (ب) ويقتضيه السياق، وفي (ج): «دون».

(٥) كذا بالأصل، و(ج) وفي (ب): «عقبة»، و الصحيح: «غفلة».

(6) انظر:«نزهة النظر » (ص: ١١٣).

المسند

وَالْمسْنَدُ الْمتَّصِـــــلُ الإسنـــادِ مِـــنْ	رَاويـــهِ حتَّـــــى الْمصْطفـــى ولْـــم يَبِنْ

والسادس من الأقسام:

(**المسند**): بضم الميم وفتح النون-، أي: الحديث.

(**المتصل الإسناد**): يصح في لفظة الإسناد أن يكون فاعلا بالمتصل أو تمييزا له (١) فهو إما مضاف لفاعله(٢) أو لمميزه مبتدأ ذلك الاتصال.

(**من**): أول.

(**روايه حتى المصطفى**): أي؛ إلى أن يصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فحتى بمعنى إلى وإن كان خلاف الأصل فيها بدلالة المقام.

(**ولم يبن**)؛ أي: لم ينفصل بقطع ولا عضل ولا إرسال والمعنى؛ أن المسند هو الذي ذكرت رجاله كلها من أول شيخ للراوي إلى أن ينتهي للصحابي و لم يسقط منها أحد وهو أرجح الأقوال الثلاثة في المسند(٣)

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «أو تمييزا له» اعتبر فيه شيخنا بأن التمييز لا يكون إلا نكرة معرفًا، وأيضًا هو للإيهام ولا إيهام هنا، فهذا سبق قلم من المؤلف. تقرير شيخنا.

(٢) في(ب): «لفاعليه».

(3) انظر«التمهيد» لابن عبد البر(٢٢/١).

المتصل

ومَـــــــا بِسَمْعِ كُـــلِّ رَاوٍ يَتَّصِـــــــلْ	إسْنَـــــادُهُ للمُصْطَفَـــــــى فَـالُمتَّصِـلْ

والسابع من الأقسام: المتصل: ويقال موتصل وموصول(١).

وذكره بقوله: (**وما بسمع كل راو يتصل إسناده**): فيه تقديم وتأخير تقديره: والحديث الذي يتصل إسناده بسمع كل واحد من رواته بحيث يسمعه كل واحد من شيخه ويرويه عنه(٢).

وقوله: (**للمصطفى**): ليس قيدا بل وكذلك الصحابي موقوفا عليه لإدخالهم فيه الموقوف كالمرفوع

(**فـــ**): هو.

(**المتصل**): ويقال: موصول، وموتصل بالفك، «وأما أقوال التابعين إذا اتصلت الأسانيد إليهم [٨/ب] فلا يسمونها متصلة على الإطلاق، [أما مع الإطلاق] (٣)، أما مع التقييد فجائز واقع في كلامهم كقولهم: متصل إلى سعيد بن المسيب(٤)»، وكذلك خرج عنه المرسل والمنقطع والمعضل.

(**تنبيه**): يحتاج الأمر إلى الفرق بين المسند على ما قاله المصنف والمتصل والمرفوع وهو أن المرفوع منظور فيه إلى حال المتن فمتى أضيف إلى ذات خير الخلق فهو المرفوع من غير نظر إلى اتصال سند أو انقطاعه، وأن المتصل منظور فيه إلى حال السند من حيث شرط ذكر كل الرواة، وسواء رفعه أو أوقفه، وأما المسند فمنظور فيه إلى الحالين معا فيجمع شرطي الاتصال والرفع، فيكون [بين المسند وبين كل منهما] (٥) عموم وخصوص بإطلاق؛ فكل مسند مرفوع ومتصل ولا عكس، وأما هما فبينهما عموم وجهي.

---

(1) انظر:«النكت » للحافظ (١/٥١٠)

(١) قال الذهبي في «الموقظة » (ص:٤٢): (المتصل ما اتصل سنده، وسلم من الإنقطاع، ويصدق ذلك على المرفوع والموقوف)

(3) ما بين المعكوفين زيادة بالأصل ولا معنى لها، ومضروب عليها في:(ج)

(4) انظر «فتح المغيث» للسخاوى (١/١٣٦)، و«توضيح الأفكار»(١/٢٣٦).

(٥) في الأصل: «للغة وبين كل منهما»، وفي(ب): «وبينهما »، وما بين المعكوفتين مثبت من (ج) لان السياق يقتضيه وهي مصححة.

المسلسل

مُسَلْسَلٌ قُــلْ مــَا عَلَى وَصْــفٍ أتــى	مِثْلُ أمَـــا واللهِ أنْبـــــأنِي الفَتـــى
كـــذَاكَ قَـــــدْ حَدَّثَنِيــهِ قائِمـــــاً	أوْ بَعْـــدَ أنْ حَدَّثَنِــي تَبَسَّمَـــــــا

والثامن من الأقسام:

(**مسلسل**): ومن فضيلته اشتماله على مزيد من الرواية(١).(٢)

(**قل**): في رسمه.

(**ما على وصف أتى**): به رواته قوليًا كان الوصف.

(**مثل أما والله أنبأني**): بالدرج.

(**الفتى**) أي: العدل الشجاع، ثم يقول الآخر مثل ذلك، وهكذا يقول كل راوٍ هذه الكلمة إلى آخر السند.

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ: «إني أحبك فاقرأ في دبر كل صلاة: اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك(٣)» فهو مسلسل بقول كل واحد من الرواة: «إني أحبك»؛ وحده ابن جماعة بقوله:«ما اتفق رواته على صفة أو حالة أو كيفية(٤)» مثال أن يقول الراوي حدثني فلان بكذا قال حدثني [٩/أ] والله فلان بكذا قال: حدثني والله فلان بكذا، ويسمى مسلسل الحلف انتهى.

أو فعليا؛ ومثلوه بالمسلسل بالقراء، وبالحفاظ، وبالمحدثين، وبالفقهاء.

---

(١) في(ب)، (ج): «الرواة».

(2)انظر: مع:«مقدمة ابن الصلاح » (ص:٢٦٧)

(٣)اخرجه مسلسلا: أبو نعيم فى «حلية الأولياء » (٢٤١/١)، وابن حجر فى «نتائج الأفكار» (٢٨٣/٢)،والفادانى فى «العجالة فى الأحاديث المسلسلة » (١-٢٧)، وأخرجه من غير تسلسل: أبو داوود (١٥٢٢)، كتاب: الصلاة، باب فى الإستغفار، والنسائى (١٣٠٣)، كتاب:السهو، باب: نوع آخر من الدعاء وغيرهم.

(4)انظر:«المنهل الروى » (ص٥٧).

ومثله بقوله: (**كذاك قد حدثنيه قائما**)(١): ثم يفعل الآخر مثل ذلك وهو القيام.

(**أو بعد أن حدثني تبسما**): فالقيام والتبسم وصف فعلي ومن ذلك قول أبي هريرة: «شبك بين يدي أبو القاسم -صلى الله عليه وسلم-، وقال: خلق الله الأرض يوم السبت(٢)» فهو مسلسل بتشبيك كل منهم بيد من رواه عنه، وقد يجتمع القولي والفعلي [كما في حديث أنس] (٣): «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره حلوه ومره» وقال: وقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على لحيته وقال: آمنت بالقدر....الخ»٤ فإنه مسلسل بقبض كل منهم على لحيته مع قول ذلك.

---

(١) لعله يشير إلى الحديث المروى –بالإسناد المسلسل – إلى محمد بن عبد الله الدامغانى – وكان قائما – قال: سمعت الحسن بن علوية – وكان قائما -: حدثنا أبو على الحسين التميمى – كان قائما -: حدثنا انس ابن مالك – وكان قائما -، قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم – وكان قائما -:«من كتب حرفا من العلم لرجل فكأنما تصدق بصدقات، وله أجر عتق رقبة، وكتب الله له بكل حرف ألف حسنة، ومحا عنه ألف سيئة، ورفع له ألف درجة »!! وداود – المذكور فى السند – كذاب «لايحل ذكره فى الكتب الإ على سبيل القدح فيه » كما قال ابن حبان فى «المجروحين» والحديث رواه الأيوبى فى «المناهل المسلسة »(ص:٨٤) بسنده إلى الدامغانى.

(٢)اخرجه مسلسلا: الحاكم فى «معرفة علوم الحديث» (ص:٣٣)، وابن عساكر فى «تاريخ دمشق » (٤٨/٩٠-٩١)، والفادانى فى «العجالة فى الأحاديث المسلسة » (ص:١٣) وغيرهم وأخرجه من غير تسلسل: مسلم (٢٧٨٩)، كتاب:صفة القيامة والجنة والنار، باب: ابتداء الخلق، وخلق آدم -عليه السلام.

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ب).

(٤)اخرجه مسلسلا:الحاكم فى »معرفة علوم الحديث «(ص:٣١-٣٢)، وابن عساكر فى «تاريخ دمشق» (٥/٢٤٩-٢٥٠

العزيز

عَـــزِيـــزٌ مَـــرْوِيٌّ اثْنَيِـــن أوْ ثـــلاثـــةْ	.....

[والتاسع من الأقسام](١):

(**عزيز**) بلا تنوين؛ للضرورة.

(**مروي اثنين**): بسكون الياء، وتحذف لالتقاء الساكنين.

(**أو**): مروي.

(**ثلاثة**): معناه أنه لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين فيصدق باثنين عن ثلاثة أو العكس وهو بهذا المعنى موجود شائع، وأما ما قاله بعضهم(٢) من أن معناه أن يرويه اثنان عن(٣) اثنين من غير زيادة وهكذا إلى انتهاء السند فهذا قل أن يوجد.

---

(١) ما بين المعكوفين ليس بالأصل،(ب)، وأثبتناه من: (ج).

(2)قارن مع: «فتح المغيث» للسخاوى(٤/٩)

(٣) في(ب): «من».

المشهور

.....	مَشْهـــورٌ مَـــــرْوِيٌّ فَـــــوْقَ مـــــا ثَلاثَـــــهْ

العاشر من الأقسام:

المشهور: سمي(١) به لشهرته.

وذكره بقوله:(**مشهور**) بلا تنوين؛ للضرورة.

(**مروي**): بسكون الياء أو بإسقاطها مع التنوين.

(**فوق ما**): زائدة.

(**ثلاثة**): فمعناه على ما قال الناظم تبعا للحافظ ابن منده أنه: [٩/ب] « ما رواه أكثر من ثلاثة» وعلى ما في النخبة(٢): « أنه ما رواه أكثر من اثنين»، «ثم اعلم: أن بعضهم قال إن المستفيض هو المشهور وبعضهم غاير بينهما بأن المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء(٣)، والمشهور أعم ويطلق المشهور أيضا: «على ما اشتهر على الألسنة وشاع فيشمل ما له إسناد واحد أو أسانيد».

(**تنبيه**) قد يكون الحديث عزيزا مشهورا وذلك كحديث:«نحن [الآخرون] (٤) السابقون يوم القيامة» فهو عزيز من حيث [رواية](٥) أبي هريرة وحذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومشهور من حيث أن سبعة رووه: عن أبي هريرة: أبو سلمة، وأبو حازم، وطاوس، والأعرج، وهمام، وأبو صالح، وعبد الرحمن.

(**فائدة**) كل من العزيز والمشهور لا ينافي كونه صحيحا وحسنا وضعيفا.

---

(١) في(ب): «وسمي».

(٢) كتب في حاشية (ب): «وهو المعتمد».

(3) قارن مع «نزهة النظر»(ص:٦٤)، «فتح المغيث» (٤/ ١٠).

(٤) ما بين المعكوفتين ليس في (ب).

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في (ب).

المعنعن

مَعَنْعَـــنٌ كَعَـــن سَعيـــدٍ عَـــنْ كَـرَمْ	.....

الحادي عشر:

حديث(١) معنعن: من عنعن الحديث إذا رواه «بعن» ولا يقول حدثني ولا أخبرني ولا سمعت ولا غير ذلك بل يقول مثلا.

(**كعن سعيد عن كرم**): -بفتح الكاف-، واختلفوا في حكم إسناد المعنعن، والصحيح: أنه من قبيل الإسناد المتصل بشرط ثبوت ملاقاته لمن رواه عنه بالعنعنة و لم يكن المعنعن مدلسا وعده بعضهم من قبيل المرسل.

(تنبيه):

[قيل](٢) المعنعن فيما ذكر المؤنن وهو ما فيه «أن» [بالفتح والتشديد] (٣)، نحو: أن فلانا قال كذا، [قيل المعنعن فيما ذكر المؤلف وهو ما فيه نحو أن فلانا قال كذا] (٤) فمعظم أهل العلم على التسوية بينهما(٥) وقيل: المعنعن محكوم له بالاتصال والمؤنن بالإرسال.

---

(١) ليس في (ب).

(٢) في (ب): «مثل».

(٣) مثبت من (ب).

(٤) ما بين المعكوفين ليس بالأصل، و(ج)، وأثبتناه من (ب).

(5)وهو قول الجمهور – كما قال الحافظ ابن عبد البر فى «التمهيد» (١/٢٦)-.

المبهم

.....	وَمُبهَـــمٌ مَـا فيـــهِ رَاوٍ لْـــم يُسَـمْ

والثاني عشر من الأقسام:

(**مبهم**): وهو(**ما**) أي: الإسناد [١٠/أ] الذى.

(**فيه راو**): مجهول.

(**لم يسم**): كسفيان عن رجل، وكحديث عائشة رضي الله عنها-:أن امرأة(١)سألت النبي عليه الصلاة والسلام عن غسلها من الحيض(٢).

وما في الإبهام من المتن أيضا؛ «كرأيت النبي صلى الله عليه وسلم ورجل آخذ بزمام ناقته»(٣)، ويعرف المبهم بمجيئه مصرحا به في بعض طرقه.

(**تنبيه**): لا يقبل حديث المبهم ما لم يسم راويه؛ لأن شرط القبول العدالة وهي مفقودة، وقيل: يقبل

---

(١) وهذه المرأة المبهمة اسمها: أسماء بنت شكل، وهو الصحيح؛ لثبوت ذلك فى بعض طرق الحديث فى «مسلم »، وشكل: بفتح المعجمة والكاف، وقيل بسكون الكاف.ذكر ذلك السيوطى فى «شرح التقريب».

(٢)رواه البخارى (٣٠٧)، كتاب الحيض، باب: دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، ومسلم (٣٣٢)، كتاب: الحيض، باب: استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك فى موضع الدم، عن عائشة – رضى الله عنها-..

)٣(رواه مسلم (١٦٧٩)، كتاب: القسامة والمحاربين، باب: تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال، عن أبى بكرة – رضى الله عنه -.

العالى والنازل

وكُـــلُّ مَـا قَلّـــتَ رِجَـالُـهُ عَـــلا	وضِـدُّهُ ذَاكَ الـذِي قَـــدْ نـــزَلا

الثالث عشر والرابع عشر العالي والنازل [عن][1] الإسناد:

و[قد][2] ذكر الأول بقوله:

(**وكل ما**) أي: وكل إسناد.

(**قلت رجاله**): الموصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(**علا**) أي: ارتفع للقرب منه صلى الله عليه وسلم، ولذلك قال بعضهم[3]: «قرب الإسناد قربة إلى الله تعالى؛ لأنه قرب من رسوله والقرب من الرسول قرب من الله»[4].

وقال الإمام أحمد: «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف»[5].

(**وضده**)؛ أي: ضد العالي.

(**ذاك قد نزلا**): لبعده عنه صلى الله عليه وسلم، وهو مفضول على الراجح، «وقيل بتفضيله على العالي؛ لأن التعب فيه أكثر بالنظر إلى الفحص عن كل راو فالأجر فيه أكثر والمعتمد تفضيل العالي على النازل[6]»؛ لأن المقصود التوصل إلى صحة الحديث وبعد الوهم وكلما كثر رجال الإسناد تطرق إليه[7]

---

(1) في «ج»:«من».

(2) ما بين المعكوفين مثبت من: (ب)

(3) هو: محمدابن أسلم الطوسى

(4) رواه الخطيب فى «الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع »(١/١٢٣).

(5) رواه الخطيب فى «الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع » (١/٧١)

(٦) قارن مع «المنهل الروى »(١/١٢٣).

(٧) في(ب): «إلى».

الخطأ وكلما قصر السند كان السند أسلم اللهم إلا أن يكون رجال السند النازل أوثق أو أحفظ أو أفقه(١) فالنزول حينئذ ليس بمذموم بل فاضل.

فائدتان:

الأولى:الإسناد خصيصة [١٠/ب] من خصائص هذه الأمة قال ابن المبارك: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»(٢)، وقال أيضا: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا سند كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم»(٣).

وقال النووي:«الإسناد سلاح المؤمن؛ فمن لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل(٤)».

الثانية: ذكر الزرقاني: أن أقسام كل من العالي والنازل خمسة أقسام فراجعه(٥).

---

(١) في(ب): «وأفقه».

(2)انظر:«معرفة علوم الحديث » للحاكم (ص:٦)، و«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص:٢٥٧)

(3)انظر:«أدب الإملاء » للسمعاني (ص:٦)،و«فتح المغيث » للسخاوى (ص٣/٣٣١).

(4)هو قول الثورى وليس النووى، انظر: «فتح المغيث» (٣/٣٣١).

(5) انظر:«المنظومة البيقونية بشرح الزرقاني مع حاشية الأجهوري »(ص:١٣٠-١٣٥)

الموقوف

ومَـــا أضَفْتَهُ إلـــى الأصْحَـــابِ مِـــنْ	قَـوْلٍ وفعْـلٍ فهْـــوَ مَوْقُـــوفٌ زُكِـــنْ

[و] (١)الخامس عشر: الموقوف.

(**وما**) **أي**: والحديث(٢) الذي.

(**أضفته**) أي: نسبته.

(**إلى**): أحد من.

(**الأصحاب من قول**) بيان من.

(**وفعل**)، وغيرهما، وخلا عن قرينة الرفع فهو حديث موقوف.

(**زكن**) أي: علم، سواء اتصل إسناده [بمن أضفته إليه من الصحابة] (٣) أو انقطع(٤)، والصحابي: «من لاقى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنًا به ومات على ذلك والمراد مطلق اللقي ليشمل المجالسة والمماشاة وعدم المكالمة(٥)».

---

(١) مثبت من (ب).

(٢) في(ب): «هو ما أي الحديث».

(٣) ما بين المعكوفين مثبت من (ب).

(٣)« شذ الحاكم حيث اشترط فى الموقوف عدم الإنقطاع»،انظر«معرفة علوم الحديث» له، وقال السيوطى:«وليس كذلك»،انظر:«تدريب الراوى »له (١/٢٠٧

(5)انظر:«نزهة النظر»(ص:١١١).

المرسل

وَمُــرْســلٌ مِنــهُ الصَّحَــابُّي سَقَــطْ	.....

(و): سادس عشرها:

(**مرسل**): ويجمع على مراسل، ومراسيل، مأخوذ من الإرسال وهو الإطلاق(١)؛ لأن المرسل أطلق الإسناد و لم يقيده بجميع رواته(٢).

واصطلاحا: الحديث الذي (**منه**)؛ أي: من إسناده.

(**الصحابي سقط**): سواء كان المسقط له تابعيا أو من دونه.

وقيل: «ما سقط من سنده واحد أو أكثر وخلى عن التدليس فيشمل المنقطع والمعضل[والمعلق] (٣)»(٤).

وقال أكثر المحدثين:« هو رواية التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم»(٥)، وهو الأكثر استعمالا ولا فرق بين الصغير والكبير كسعيد بن المسيب خلافا لمن فصل، والمراد بالكبير: هو من كان جل روايته عن الصحابة، [١١/أ] والمراد بالتابعي أيضا ولو حكما، ليشمل الصحابي الذي لم يرو إلا عن التابعين فإن حديثه في حكم [مرسل](٦) التابعي لا في حكم المتصل.

وخرج بالتابعي مرسل الصحابي؛ لأن حكمه الوصل على الصواب؛ لأن الغالب أن الصحابي لم يرو إلا عن صحابي، وهم كلهم عدول، وقيد ابن حجر الشافعي: التابعي بمن لم يسمع من النبي أما إذا سمع من النبي-

---

(1)انظر:«لسان العرب»لابن منظور (٢٨١/١١)(مادة:رسل)

(2) انظر: «فتح الباقى »(١٩٤/١)

(٣) مثبت من (ب).

(4)انظر:«علوم الحديث » لابن الصلاح (ص:٥٢).

(5)انظر:«فتح المغيث »(١٧٢/١)، «فتح الباقى »(١٩٥/١).

(٦) في(ب): «مراسيل».

[صلي الله عليه وسلم] (١)- وهو كافر كهرقل وروميي(٢) قيصر وحدث به بعد إسلامه فإنه يحكم لما سمعه بالاتصال(٣).

(**تنبيه**): قد اختلف الحفاظ في الاحتجاج بالحديث المرسل؛ فاحتج به مالك وأبو حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه ومنعه الشافعي(٤).

---

(١) مثبت من (ب).

(٢) في(ب): «وروي».

(3)انظر:«النكت على ابن الصلاح » (ص:١٥٤/١) وما ذكره الشارح هنا عن ابن حجر، هو حكاية قول شيخ الإسلام زكريا الانصارى فى «فتح الباقى »(٢٠٤/١).

(4) لمزيد من التفصيل راجع: و«جامع التحصيل»(ص:٣٣) للعلائى، و«شرح علل الترمذى » (٥٤٢/١-٥٤٤)لابن رجب.

الغريب

.....	وقُــلْ غَـــريـــبٌ مــا رَوَى رَاوٍ فَقَـــطْ

وسابع عشرها: الغريب.

سمي غريبا: لانفراد راويه به من غيره، فهو كالغريب الذي انفرد عن وطنه.

وذكره بقوله:

(**وقل**): في تعريف الغريب.

(**غريب**) مبتدأ و سوغ الابتداء به قصد الماهية.

(**ما رواه**[1] **راو فقط**) **أي**:: فحسب، أو انته أي: إذا علمت ذلك فانته.

ولذلك قال شيخ الإسلام في تعريفه: «هو ما بروايته انفراد الراوي عن كل أحد، إما بجميع المتن أو ببعضه أو ببعض السند؛ فالأول؛ كحديث النهي عن بيع الولاء وهبته، فانه لم يصح إلا من حديث عبد الله بن دينار، عن ابن عمر[2]، والثاني؛ حديث زكاة الفطر؛ حيث قيل[3] فيه: إن مالكا انفرد عن سائر رواته

---

(1) في (ج): «روى».

(٣)رواه البخارى (٢٥٣٥)، كتاب:العتق، باب: بيع الولاء وهبته، ومسلم (١٥٠٦)،كتاب:العتق، باب: النهى عن بيع الولاء وهبته.

(3) في (ج): «قال».

بقوله:«من المسلمين»(١)، والثالث: كحديث أم زرع إذ المحفوظ فيه رواية عيسى بن(٢) هشام بن عروة، عن أخيه، عن أبيهما، عن عائشة(٣)، ورواه [١١/ب] الطبراني عن هشام بدون واسطة أخيه(٤).

(**تنبيه**):قد علم أن الغرابة تارة ترجع إلى المتن وتارة إلى السند، وفي كلام بعضهم:«ولا يوجد ما هو غريب متنا، لا سندا، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد فرواه عمن انفرد به جماعة كثيرة فإنه يصير غريبا مشهورا(٥)»(٦).

(**تتمة**): قد يكون الغريب صحيحا كالأحاديث المخرجة عن عدد في الصحيحين وضعيفا وهو الغالب في [الغرائب](٧).

---

(١) رواه البخارى (١٥٠٤)، كتاب: أبواب صدقة الفطر،باب:صدقة الفطر على العبد وغيره من المسلمين، ومسلم (٩٨٤)، كتاب الزكاة، باب:زكاة الفطر عن المسلمين من التمر والشعير، عن ابن عمر- رضى الله عنهما -: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر، أو صاعا من شعير، على كل حر أو عبد، ذكر أو أثنى، من المسلمين.

(٢) في(ب): «عن».

(٣)رواه البخارى (٥١٨٩)، كتاب:النكاح، باب: حسن المعاشرة مع الأهل، ومسلم (٢٤٤٨)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: ذكر حديث ام زرع.

(٤)رواه الطبرانى فى «المعجم الكبير »(١٦٤/٢٣)، فجعل الحديث مرفوعا كله، وإنما المرفوع منه:«كنت لك أبى زرع لأم زرع».

(٥) في الأصل، و(ب): «مشهور»، والمثبت من (ج) وهو الصواب.

(6) انظر: «علوم الحديث » لابن الصلاح (ص:٢٧١).

(٧) في (ب): «الغريب».

المنقطع

وكـــلُّ مَـــا لـــمْ يَتَّصِـــلْ بِحَـــالِ	إِسْنَـــــــادُهُ مُنْقَطِـــــعُ الأَوْصَـــالِ

[وثامن عشرها وتاسع عشرها] (١):

(**وكل ما**) أي: كل حديث.

(**لم يتصل بحال إسناده**): فاعل يتصل، ظاهره ولو سقط منه أكثر من واحد.

هو(**منقطع الأوصال**): مشى الناظم على قول ابن عبد البر [من](٢) أن المنقطع هو ضد المتصل(٣) فيدخل فيه المرسل والمعضل، وقال [العراقي] (٤): أن المنقطع ما سقط من رواته راو واحد قبل الصحابي في الموضع الواحد(٥)؛ أي موضع كان، وإن تعددت المواضع بحيث لا يزيد الساقط في كل منهما على واحد فيكون منقطعا من موضع وخرج بالواحد المعضل فالفرق بينهما عند تعدد الساقط التلاصق وعدمه الأول المعضل والثاني المنقطع.

---

(١) ما بين المعكوفين مثبت من (ج).

(٢) ليس في (ب).

(3) انظر:التمهيد(١/٢١).

(٤) في الأصل، (ج)،: «القيراقي»، والصواب ما أثبتناه من (ب).

(5) انظر:(شرح التبصرة والتذكرة)(١/٢١٥-٢١٦)

المعضل

وَالْمُعْضَـــلُ السَّـــاقِـــطُ مِنْـــهُ اثْنَـــانِ	.....

[والتاسع عشر] (١):

(**المعضل**) – بفتح الضاد– من أعضله فلان؛ أعياه، فكأن المحدث الذي رواه أعياه فلم ينتفع به من يرويه عنه(٢).

(**الساقط منه**) أي: من سنده.

(**اثنان**): أي فصاعدا من الموضع الواحد من أي موضع كان وإن تعددت المواضع وسواء كان الساقط الصحابي والتابعي أو غيرهما فيدخل فيه [١٢/أ] قول المصنفين قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا(٣)، وتقدم ما يفيد أنه يتصف بالمرفوع أيضا ولا مانع فمن حيث إضافته للنبي صلى الله عليه وسلم مرفوع ومن حيث إسقاط [رواته] (٤) معضل.

قال شيخ الإسلام: «ويطلق المعضل على المشكل -أيضا [وهو حينئذ] (٥) – بكسر الضاد أو بفتحها- ويكون مشتركا(٦) ».

(**تذييل**): من المعضل قسم ثان: وهو حذف النبي صلى الله عليه وسلم والصحابي معا ووقف المتن على التابعي.

---

(١) ما بين المعكوفين مثبت من (ب)، وفي (ج): «وثامن عشرها وتاسع عشرها».

(2)انظر:«لسان العرب»(١١/١٥٤)، و«فتح الباقى »(١/٢٠٦).

(3) انظر:«علوم الحديث» لابن الصلاح (ص:٦٠)

(٤) في الأصل: «رواية»،، ولعل الصواب ما أثبتناه من (ب)، (ج) وهو:«رواته».

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من: (ب)

(6) انظر:«فتح الباقى» (١/٢٠٧).

كقول الأعمش عن الشعبي:« يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا فيقول ما عملته فيختم على فيه فتنطق جوارحه [و] (١) لسانه فيقول لجوارحه: أبعدكن الله، ما خاصمت إلا فيكن» رواه الحاكم(٢)، وقال أعضله الأعمش، أي: أوقفه على الشعبي الذي هو تابعي.

(١) في (ب): «أو».

(٢) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث»(ص:٣٨)، والحديث في «مسلم » برقم (٢٩٦٩)من حديث أنس.

المدلس

.....	ومَـــا أتـــى مـــدَلَّســـًا نَـــوعَـــانِ
الأوَّل: الإسْقـــــاطُ للشَّيـــــــخِ وأنْ	يَنْقُـــلَ عَمـــنْ فَوْقَـــهُ بعَـــنْ وأن
والثَّانِـــى: لا يُسْقِطُـــهُ لكـــــنْ يَصِفْ	أوْصَـــافَهُ بمـــا بـــــهِ لا يَنْعَرِفْ

العشرون من الأقسام التدليس:

قال شيخ الإسلام: «هو كتم العيب في المعيب»، مأخوذ من الدلس- بالتحريك-وهو[الظلم] (١) كأنه لتغطيته على الواقف على الحديث أظلم أمره عليه(٢)(٣).

(**وما أتى مدلسا**): -بفتح اللام-، وسمي بذلك لكون الراوي لم يسم محدثه وأوهم سماعه للحديث عمن لم يحدث.

(**نوعان**): كما قال ابن الصلاح والنووي(٤)

الأول: تدليس الإسناد وهو: (**الإسقاط للشيخ**) الذي حدثه لكونه من الضعفاء أو صغيرا ولو كان أوثق.

(**وأن**): بفتح الهمزة. (**ينقل عمن فوقه [بعن وأن]** (٥)): كشيخ شيخه الذي عرف له منه سماع أو معاصرة أو لقي وتكون الرواية «بعن» و«أن» «وقاله» و«ذكر» [١٢/ب] [ونقل] (٦) ونحوها من كل

---

(١) في (ب): «الظلمة».

(2)انظر:«لسان العرب»لابن منظور(٨٦/٦)،(مادة:دلس)

(3)انظر:فتح الباقي (٢٢٤/١)

(4)انظر:التقريب والتيسير (ص:٣٩)، ومعرفة أنواع علوم الحديث (ص:٧٣)

(٥) ما بين المعكوفين مثبت من (ج).

(٦) مثبت من (ب).

لفظ لا يقتضي السماع وبعضهم فرق بين التدليس والإرسال الخفي فإن الإرسال الخفي هو الرواية عن المعاصر فقط، وأما الرواية عمن لقي أو سمع فهو التدليس وذلك على طريقة غير ابن الصلاح.

واختلف في حديث المدلسين؛ فقيل يرد مطلقا دلسوا عن الثقات أو غيرهم ندر تدليسهم أم لا، وقيل يقبل مطلقا؛ بالتفصيل فقيل عند الندرة على قول، وعند التدليس عن الثقات على آخر.

قال شيخ الإسلام: «ومن تدليس الإسناد أيضا أن يسقط الراوي أداة الرواية مقتصرًا على اسم الشيخ، ويفعله أهل الحديث كثيرا؛ منه ما قاله ابن حشرم: كنا عند ابن عيينة، فقال الزهري، فقيل له حدثك «الزهري؟ فسكت، ثم قال الزهري، فقيل له سمعت من الزهري؟ فقال: لا سمعت الزهري، ولا من سمع الزهري، وإنما حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري». رواه الحاكم(١).

ومن تدليس الإسناد: تدليس العطف، وهو أن يصرح بالحديث عن شيخ له، ويعطف عليه شيخا آخر له، ولا يكون سمع ذلك المروي منه.

مثاله: ما رواه الحاكم قال: «اجتمع أصحاب هشيم، فقالوا لا نكتب عنه اليوم شيئًا مما يدلسه، فتفطن لذلك فلما جلس قال: حدثنا حصين ومغيرة، عن إبراهيم وساق عدة أحاديث، فلما فرغ قال: هل دلست عليكم شيئًا اليوم؟ فقالوا:لا [١٣/أ] قال بلى،كل ما حدثتكم به عن حصين فهو عن سماعي، ولم أسمع من مغيرة منه شيئا(٢)».

ومن تدليس الإسناد أيضا: تدليس التسوية، ويعبر عنه بالتجويد وهو [ذكر] (٣) الأجود، وحذف الأدنى كأن يروي حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر فيسقط الضعيف ويروي الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة.

(و) النوع الثاني: ويسمى تدليس الشيوخ.

(**لا يسقطه**) أي: لا يسقط ذلك المدلس شيخه الذي سمع فيه ذلك الحديث.

(**لكن يصف أوصافه بما به لا ينعرف**): أي يذكره بوصف لا يشتهر به(١) من اسم أو كنية أو نسبة إلى قبيلة أوصفة أو بلدة أو نحو ذلك [كي لوغير] (٢) معرفة الطريق على السامع فلا يقبل خبر من عرف به، وفي كلام

---

(1)انظر:«معرفة علوم الحديث»(ص:١٠٤).

(2) انظر:«معرفة علوم الحديث »(ص:١٠٥).

(٣) مثبت من (ب).

السخاوي(٣) ما يفيد أن هذا النوع أخف من النوع الأول أي ما عدا التدليس لأجل ضعف في المروي عنه؛ فإنه أشد أنواع التدليس كتدليس التسوية.

الشاذ

ومَـــا يَخـــالِـــفُ ثِقـــةٌ فيـــهِ المَلا	فـالشَّاذُّ.....

[الحادي والعشرون] (٤)

(**وما يخالف**): بالجزم فعل الشرط، جوابه مدخول الفاء الآتي.

راو(ثقة فيه): بزيادة أو نقص في السند أو المتن.

(**الملا**): فهو الحديث الشاذ؛ لأن العدد أولى بالحفظ من الواحد والمراد بهم الجماعة الثقات إذا خالفهم الراوي الثقة وهذا ما حققه الشافعي في تعريف الشاذ.

وقال شيخ الإسلام: يؤخذ منه أن الشاذ ما يخالف فيه الثقة من هو أحفظ منه(٥).

مثال الشاذ في المسند: ما رواه الترمذي وغيره من طريق ابن عيينة،عن عمرو بن دينار، عن عوسجة [١٣/ب] [و لم يذكر] (٦) عن ابن عباس: أن رجلا توفي(٧) على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم يدع وارثا إلا مولى هو أعتقه.

فإن حماد بن زيد رواه عن عمرو عن عوسجة و لم يذكر من يعرف(٨) ابن عباس.

---

(١) ليس في (ب).

(٢) في (ب):« كي يوعر »، وفي (ج)::« كما لو غير »

(3)راجع:«فتح المغيث »له (٢٤٣/١)

(٤) مثبت من (ج).

(5) انظر:«فتح الباقى» (٢٣٢/١)

(٦) ليس في (ب)، (ج).

(٧) ليس في (ب).

(٨) قوله: «من يعرف» ليس في (ب).

المقلوب

.....	..... والَمقْلـــــوبُ قِسْمَـــــانِ تَلا
إبْـــــدَالُ راوٍ مـــا بِرَاوٍ قِسْـــمُ	وقَلـــــبُ إسْنَـــادٍ لمتـــــنٍ قِسْـــمُ

والثاني والعشرون من الأقسام:

(**المقلوب**): من أقسام الضعيف(١):وهو تبديل برواية حديث بغيره.

(**قسمان**): عمد وسهو، والعمد قسمان أيضا.

(**تلا**): الشاذ في هذه المنظومة.

(**إبدال راو ما**) أي: راو كان كسالم

(**براو**): آخر نظيره في الطبقة كنافع.

(**قسم**): أول من [قسيمي](٢) العمد لصيرورته بقرابته مرفوعًا(٣) فيه.

(**وقلب إسناد**): تام؛ أي نقله من متن.

وجعله (**لمتن**): آخر مروي بسند آخر وجعل المتن المنقول منه لإسناد آخر.

(**قسم**): ثان من قسمي العمد- أيضا -: ويكون القصد امتحان حفظ المحدث واختباره وهو إما في الأسماء كمرة بن كعب وكعب بن مرة؛ لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر.

وأما في المتن كما في حديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم في عرشه ورجل تصدق بصدقة فأخفاها(٤) حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله(١) فهذا مما انقلب على أحد الرواة وإنما هو حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه(٢).

---

(1) انظر: و«فتح الباقى »(ص:٢٩٧)

(٢) في (ج): «قسمي».

(٣) قوله: «لصيرورته بقرابته مرفوعا» في(ب): «ليصير مرغوبا».

(٤) في (ج): «أخفاها».

ومن غريب ذلك ما وقع للبخاري حين قدم بغداد، فامتحنه محدثوها بمائة حديث مركبة على غير أسانيدها، وجعلوا مع كل محدث منهم عشرة، وحضر المائة مجلسه، فألقى عليه الأول عشرته [١٤/أ] فأنكرها ثم الثاني فأنكرها وهكذا ثم التفت فحول للأول أحاديثه العشرة على ترتيب الألفاظ ثم الثاني كذلك فأذعنوا له بالفضل وأقروا له بالحفظ(٣).

وأما المقلوب سهوا؛ فهو الذي لم يقصد الراوي قلبه بل وقع منه سهوا أو وهما ويقع في السند وفي المتن أيضا ويمكن شمول المصنف له.

الفرد

وَالفَـــــرَدُ مـــــا قَيَّـــــدْتَهُ بِثِقَـــةِ	أَوْ جَمْـــــعٍ أَوْ قَصِـــر على روايـــــةِ

والثالث والعشرون:

(**الفرد**): وهو قسمان: فرد مطلق؛ وهو أن ينفرد راو واحد عن كل أحد.

والثاني النسبي؛ وهو ما حصل فيه التفرد بالنسبة إلى شخص معين أي؛ لم يروه هذا المعين وإن كان مرويا لغيره وبالنسبة إلى جماعة معينة أو أهل بلدة معينة كمكة والبصرة مثلا أو هو.

(**ما قيدته بثقة**): كقولك لم يروه ثقة إلا عن فلان.

(**أو جمع**): من بلدة معينة كالبصرة ومكة مثلا.

---

(1) رواه مسلم (١٠٣١)، كتاب: الزكاة، باب:فضل اخفاء الصدقة، عن أبي هريرة – رضى الله عنه-.

(2)رواه البخارى (٦٥٩)، كتاب: والجماعة والإمامة، باب: من جلس فى المسجد ينتظر الصلاة، وفضل المساجد، عن أبي هريرة – رضى الله عنه-، وانظر:« تهذيب الكمال »للمزى (٤٥٣/٢٤)، و«سير أعلام النبلاء » للذهبى (٤١٩/١٢)، و«فتح المغيث »(للسخاوى (٢٧٣/١)، وغيرهم

(3)روى القصة:الخطيب فى «تاريخ بغداد»(٣٤٠/٢)، وابن عساكر فى« تاريخ دمشق »(٦٦/٥٢)، وغيرهما.

(**أو قضى على رواية**) كقولك: لم يروه عن فلان إلا فلان كحديث أصحاب السنن الأربعة أن النبي صلى الله عليه وسلم:« أو لم على صفية بسويق وتمر(١)»، قال أبو الفضل [بن طاهر](٢): هو غريب لم يروه عن بكر إلا [أبو](٣) وائل و لم يروه عن وائل إلا ابن عيينة وقال الترمذي حسن غريب(٤) أي: [لأنه](٥) لم يلزم من تفرد وائل به عن ابنه تفرده به مطلقا.

واعلم أن الفرد والغريب مترادفان لكن أكثر ما يطلقون الغريب على الفرد النسبي وأكثر ما يطلقون الفرد على المطلق وهذا من حيث التسمية، وأما من حيث الاستعمال فيقولون في كل [١٤/ب] منهما تفرد به فلان وأغرب به فلان، كما أن المنقطع والمرسل متغايران من حيث الاستعمال فيقولون في كل منهما أرسله فلان [سواء كان مرسلا أو منقطعا] (٦) ولا يقولون قطعه فلان.

تنبيه:إذا قيل تفرد به فلان فيحتمل أن يكون مطلقا ويحتمل أن يكون عن هذا المعين(٧)خاصة ويكون مرويا عن غير هذا المعين(٨).

---

(١) رواه أبو داود (٣٧٤٤)، كتاب: الأطعمة، باب: فى اسحباب الوليمة عند النكاح، والبيهقى فى «السنن الكبرى» (١٤٥٠٢)،كتاب:الصداق، باب:جماع أبواب الوليمة:تؤدى طعام الوليمة بأى طعام أطعم.

(٣) ما بين المعكوفين من (ب).

(٤) في(ب)، (ج): «أبوه».

(4)انظر:«فتح المغيث »(٢٦٩/١)

(٥) في(ب): «أنه».

(٦) ما بين المعكوفين مثبت من (ب).

(7) فى (ب): «المعين » وهو الصواب

(8) قارن مع:«الإقتراح »(ص:١٨).

المعل

ومَـــــا بعِلَّـــةٍ غُمُـــوضٍ أوْ خَفَـــــا	مُعَلَّـــلٌ عِنْـدَهُـمُ قَـــدْ عُـــرِفـــــــا

والرابع والعشرون من الأقسام:

المعل: ويقال المعلول، أي: قامت به علة، وأما المعلل بلامين فهو من التعلل والتشاغل أو التلهي ومنه عللت الصبي بالطعام إذ لاهيته.

وذكره بقوله: (**وما**) وهو من الحديث.

(**بعلة**): من العلل الآتية في سند أو متن.

(**غموض أو خفا**)–بالجر– بيان للعلة، وعطف (العلة) (١) على الغموض من عطف التفسيركما قال شيخ الإسلام(٢).

فالعلة: عبارة عن أسباب خفية طرأت على الحديث فأثرت فيه أي قدحت في قبوله.

وفي عبارة السخاوي:«سبب قدح غامض مع ظهور السلامة فيه، ولذلك تخفى على غير أهل الحفظ والخبرة والفهم الصحيح لتطرقها إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهرا كالشمس(٣)»..

(**معلل**): خبر ما يعني أن ما فيه العلة القادحة يقال له المعلل على لغة ردية والأفصح المعلل أو المعلول على ما سبق.

(**عندهم قد عرفا**): بألف الإطلاق؛ وسبب معرفتهم بتلك العلة تعدد الراوي بتلك الرواية و لم يتابع عليها مع مخالفة غيره له ووجود قرائن تدل [١٥/أ] على وهم كوصل مرسل أو رفع موقوف أو إدراج حديث في آخر وتحصل معرفة ذلك بكثرة التتبع وجمع الطرق ومعرفتها من أجل علم الحديث ثم هي تارة تكون في الإسناد كوصل مرسل و(٤)منقطع أو رفع مقطوع [إلخ ما سبق] (١) وتارة تكون في المتن كما ورد عن

---

(١) في (ج): «الخفا».

(2)انظر:«فتح الباقى »لزكريا الأنصارى (٢٦٢/١)

(3)انظر:«الغاية فى شرح الهداية فى علم الرواية »(١٨٩/١)

(٤) في(ب): «أو».

بعض الصحابة أنه قال:«صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وكانوا لا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم، في أول قراءة ولا في آخرها (٢)».، فقد أعل الشافعي هذه الرواية(٣)،بأن سبعة أو ثمانية خالفوا في ذلك واتفقوا على الاستفتاح بالحمد لله رب العالمين [و لم يذكروا البسملة فحينذ يكون] (٤) فالمعنى كانوا يستفتحون بأم القرآن على غيرها لا أنهم كانوا يتركون البسملة فصرح بذلك مع أن معناه عدم تقديم غير الفاتحة عليها فتأمل!.

المضطرب

وذُو اخْتِـــــلافِ سنَـــــتدٍ أو مَتْـــــــــنِ	مُضْطَـــــربٌ عِنْـــــدَ أهْـــلِ الفَـــــنِّ

الخامس والعشرون من الأقسام:

المضطرب: - بكسر الراء- وهو نوع من المعل(٥)، وقد(٦) ذكره بقوله:

(**وذو اختلاف سند**)، وهو الغالب، بأن يكون باختلاف في وصل وإرسال و(٧)في إثبات راو وحذفه أو غير ذلك.

(**أو**): اختلاف.

(**متن**): أو اختلافهما معا فالقضية مانعة خلو.

---

(١) ما بين المعكوفين مثبت من (ب).

(2)رواه مسلم (٣٩٩)، كتاب: الصلاة، باب:حجة من قال: لا يجهر بالبسملة، وانظر تعليل الإمام الشافعى وغيره للحديث فى «معرفة السنن والآثار »(٣٨٣/٢)، و«السنن الكبرى »للبيهقى (٧٣/٢)، و«والتمهيد»لابن عبد البر، وغيرها.

(٣) في(ب): «الزيادة».

(٤) ما بين المعكوفين مثبت من (ب).

(٥) في(ب): «المعلل».

(٦) في(ب) بدون: «قد».

(٧) في(ب): «أو».

فهو حديث (**مضطرب**): واضطرابه في سنده أو متنه أو فيهما موجب لضعفه لإشعاره بعدم [ضبط راويه(١) (عند أهيل] (٢) تصغير أهل (**الفن**)؛ وذلك بأن يروي الحديث واحد أو أكثر، مرة على وجه ومرة أخرى على وجه آخر مخالف له ولم(٣) يترجح إحداهما على الأخرى ولم يمكن الجمع أما إن [١٥/ب] وجد ترجيح بأحفظية أو أكثرية ملازمة للمروي عنه أو غيرها من وجوه الترجيح فلا اضطراب ويكون الحكم للراجح [في حالة الترجيح](٤) ولهما في حالة الجمع.

مثال مضطرب السند: حديث السترة في الصلاة المروي بلفظ:«إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه، فليخط خطا(٥)» فإن إسناده كثير الاختلاف على رواية (٦)، وهو إسماعيل ابن أمية.

ومثال مضطرب المتن: قوله –صلى الله عليه وسلم–: «إن في المال حقا سوى الزكاة» فإنه روى بالنفي أيضًا «ليس في المال حق سوى الزكاة(٧)».

---

(١) في (ج): «الاعتناء».

(٢) ما بين المعكوفين ليس بالأصل، والمثبت من (ب).

(٣) في(ب): «بحيث لم».

(٤) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من (ب).

(5)رواه أبو داود(٦٨٩)، كتاب الصلاة، باب: الخط إذا لم يجد عصا، وابن ماجه (٩٤٣)، كتاب:الصلاة، باب: ما يستر المصلى، والإمام احمد فى «المسند»(١٢/٣٥٥)، وابن بن خزيمة فى «صحيحه»(٨١١)وغيرهم.

(٦) كذا بالأصل، وفي (ب)، (ج): «راويه» وهو الصواب.

(٧)رواه الترمذى (٦٥٩،٦٦٠)، كتاب:الزكاة،باب: ما جاء أن فى المال حقا سوى الزكاة، والدارمى فى «سننه»(٢/٢٢٧)، والطبرانى فى «المعجم الكبير »(برقم٩٧٩) (٢٤/٤٠٣)،والبيهقى فى «السنن الكبرى» (٤/١٢٤) وغيرهم.

المدرج

وَالْمدْرَجَـــاتُ فِي الحديـــــثِ مـــــا أَتَتْ	مِـــــنْ بَعْـــضِ ألفـــاظِ الـــرُّوَاةِ اتَّصَلَـــتْ

والسادس والعشرون من الأقسام:

(**المدرجات**): بفتح الراء.

(**في الحديث**): **في** متن أو سند.

فالأول (**ما**)؛ أي (١): ألفاظ.

(**أتت من بعض ألفاظ الرواة اتصلت**): بأن لم يكن بين المدرجات والخبر فصل ظاهر بعزوه لقائله بحيث يتوهم أنه من الخبر فإن كان التعيين في سياق الإسناد فيقال: له مدرج الإسناد وهو على أقسام كثيرة منها: أنه يروي المتن جماعة بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو فيجتمع(٢) الكل على إسناد واحد، ومنها أن يكون المتن [عند راو بإسناد] (٣) إلا طرفا منه فإنه عنده بإسناد آخر فيرويه راو عنه تاما بالإسناد الأول، ومنها أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين [مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصرًا على أحد الإسنادين] (٤)، ومنها أن يسوق الراوي الإسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما من عند نفسه فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد فيرويه عنه كذلك [١٦/أ].

وأما مدرج المتن: فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه فتارة يكون في أوله وتارة في آخره وتارة في أثنائه بأن يدمج كلام الصحابي أو التابعي بكلام النبي [من غير] (٥) فاصل.

---

(١) ليس في (ب).

(٢) في (ب): «فيجمع».

(٣) ما بين المعكوفين مثبت من (ب)، وفي الأصل كلمة غير واضحة، وفي (ج): «راويه».

(٤) ما بين المعكوفين ليس في الأصل، وأثبتناه من (ب).

(٥) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، والمثبت من (ب).

المدبج

ومَـــا رَوى كـــلُّ قـــرِيـــنٍ عـــنْ أخـــهْ	مُـــــدَبَّـــجٌ فَـــاعْرِفْهُ حَقًّـــا وانْتَخِـــــهْ

والسابع والعشرون من الأقسام:

رواية الأقران: بأن يروي شخص عن قرينه.

وقد ذكره بقوله:(**وما روى كل قرين عن أخه**): -بسكون الهاء- والمراد عن مساويه في الأخذ عن الشيوخ أو فيه وفي السنن(١) أي: ما رواه كل من الفريقين (٢) عن الآخر.

فهو(مدبج): أخذ من ديباجتي(٣) الوجه لتساويهما وتقابلهما(٤).

(**فاعرفه حقا وانتخه**):- بخاء معجمة بعد المثناة الفوقية- أي: أفتخر أنت بمعرفته.

فإذا انفرد أحد الفريقين بالرواية عن الآخر فهو غير مدبج وسواء كان بواسطة أو بغيرها.

فالأول: كأن يروي الليث، عن يزيد، عن مالك، ويروي مالك، عن يزيد، عن الليث.

والثاني: كرواية كل من أبي هريرة وعائشة عن الآخر.

---

(1) في (ب):«السن»

(٢) كذا بالأصل، و(ب)، وفي حاشية (ب): «القرينين» وكتب فوقه: «يعلم».

(٣) في (ب): «ديباجة».

(4)انظر:«لسان العرب» (٢/٢٦٢).

المتفق والمفترق

مُتَّفِـــــقٌ لَفْظـــًا وخطـًا مُتَّفـــــقْ	وضِـــــدُّهُ فيمـــا ذَكَرْت الُمفتِـــرقْ

[الثامن والعشرون] (١):

(**متفق**): -بكسر الفاء-.

(**لفظا وخطا**): منصوبان على التمييز المحول عن الفاعل؛ أي: [ما اتفق] (٢) لفظه وخطه.

و(**متفق**): في الاصطلاح، فلا أيضا.

(**وضده كما ذكرت**(٣) **المفترق**)- بكسر الراء- بأن اختلفا فيهما أو في أحدهما وحصل التمييز واعلم أن المهم(٤) في معرفة المفترق ما اشتبه أمره لتقاصر(٥) أو(٦) اشتراك في شيوخ أو رواة.

وهو أقسام:

[الأول] (٧): ما اتفق(٨) أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم(٩)، كالخليل بن أحمد: وهم(١٠) ستة.

---

(١) ليس في (ب).

(٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، و(ج)، وأثبتناه من (ب).

(٣) في (ب): «ذكرنا».

(٤) في (ب): «المبهم».

(٥) في (ب): «لتعاصر».

(٦) في (ب): «و».

(٧) مثبت من (ب).

(٨) في (ب): «أن تتفق».

(٩) ليس في (ب).

(١٠) ليس في (ب).

والثاني: ما اتفق(١) أسماؤهم [١٦/ب] وأسماء آبائهم وأجدادهم كأحمد بن جعفر بن حمدان وهم: أربعة [متعاصرون في طبقة واحدة] (٢).

الثالث: الاتفاق في الكنية والنسبة؛ كأبي عمران الجوني وأنهاها بعضهم لثمانية أقسام.

المؤتلف والمختلف

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الخَطِّ فَقَطْ	وضِدُّهُ مُختَلِفٌ فَاخْشَ الغَلَطْ

[التاسع والعشرون من الأقسام] (٣):

(**مؤتلف متفق الخط فقط**): دون اللفظ، نحو سلام بتشديد اللام، وهو الأكثر، وبتخفيفها، كعبد الله بن سلام، [أقل] (٤) وعسل وعسل وسفر وسفر(٥).

(**وضده مختلف فاخش الغلط**): وهو الذي لم يتفق في الخط.

وقوله:(**فاخش الغلط**): من الخشية أي: فاحذر الغلط بأن تشدد مخففا أو عكسه، أو تعجم مهملا أو عكسه.

وبقي قسم تركه المصنف وهو: ما اتفق فيه الأسماء خطا ونطقا [ولفظًا] (٦) واختلف الآباء نطقا مع اختلافهما خطا كمحمد بن عقيل بفتح العين ومحمد بن عضيل بضم العين أو بالعكس فهو القسم المسمى بالمتشابه(٧).

---

(١) في (ب): «أن تتفق».

(٢) ما بين المعكوفين سقط من الأصل، وأثبتناه من (ب).

(٣) ما بين المعكوفين ليس في (ب).

(٤) ليس في الأصل، و(ج)، وأثبتناه من (ب).

(٥) في (ج): «وسعر وسعر».

(٦) سقط من الأصل، و(ج) وأثبتناه من (ب).

(٧) في (ب): «القسم المتشابه».

المنكر

والْمُنْكَـــرُ الفَـــردُ بـــهِ رَاوٍ غَـــــدَا	تَعْدِيلُـــــهُ لا يْحمِـــــــلُ التَّفَـــــرُّدَا

(و) الثلاثون من أقسام الحديث:

الحديث (**المنكر**)- بسكون النون وفتح الكاف-.

وهو الذي (**انفرد**): على حذف الموصول وإبقاء صلته، وتسكين الدال ضرورة.

(**به**):أي بروايته.

(**راو**): بحيث لا يعرف متنه من غير رواية هذا الراوي لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر.

(**وغدا**)؛ أي: صار.

(**تعديله**)؛ أي:توثيقه.

(**لا يحمل**)- بفتح التحتية وكسر الميم-؛ أي: لا يحتمل.

(**التفردا**): لكونه وإن كان ثقة لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده [بالخبر] (١)، فجملة:(غدا تعديله) إلخ، أي: في موضع الصفة لراو أخرج(٢) به ما كان تعديله يحتمل التفرد فلا يقال له منكر.

مثاله: حديث [١٧/أ] أبي زكير(٣)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعا: «كلوا البلح بالتمر، فإن ابن آدم إذا أكله، غضب الشيطان وقال:عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق- بفتحتين- أي: بالقديم»(٤). فهذا حديث منكر؛ لأن ابن زكير(٥) تفرد به، ومع ذلك لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده، ومشى الناظم على أن المنكر بمعنى الشاذ كما جرى عليه ابن الصلاح؛ والمعتمد أنهما متميزان كما قال

---

(١) سقط من الأصل، و(ج) وأثبتناه من (ب).

(٢) في (ب): «وأخرج».

(٣) في (ب): «ذكير».

(٢) رواه ابن ماجه (٣٣٣٠)، كتاب: الأطعمة، باب: أكل البلح بالتمر، والنسائى«السنن الكبرى » (٦٦٩٠)، والحاكم فى «المستدرك»وغيرهم.

(٥) في (ب): «ذكير».

الحافظ ابن حجر، فالشاذ: ما خالف فيه الثقة من هو أوثق منه أو تفرد به قليل الضبط، والمنكر: ما خالف فيه المستور (١) أو الضعيف الذي ينجبر بمتابعة مثله، أو تفرد به الضعيف الذي لا ينجبر بذلك(٢).

المتروك

مَتْروكُـــهُ مـــــا وَاحـــدٌ بـــهِ انفـَرَدْ	وأجَمعُـــــــوا لضَعْفِـــه فَهُـوَ كَـــرَدّ

والحادي والثلاثون: المتروك.

وهو في اللغة:الساقط(٣).

واصطلاحا: ما ذكره المصنف بقوله.

(**متروكه**)؛ أي الحديث.

(**ما واحد به**)، أي: بروايته.

(**انفرد**)؛ أي: توحد فلم يوافق غيره من أهل الحديث.

(**واجتمعوا**)؛ أي(٤): وأجمعوا نسختان بمعنىً، (**لضعفه**)؛ أي::على ضعفه لتهمته بالكذب فلم يرد (٥) ذلك الحديث إلا من جهته [في كلامه] (٦)، وهو مخالف للقواعد المعلومة أو عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر وقوع ذلك منه في الحديث أو لتهمته بالفسق أو الغفلة أو كثرة الوهم.

---

(١) في الأصل، و(ب): «المستوي»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(2)انظر:«فتح الباقى » (٢٣٨/١)

(3) انظر:«لسان العرب» لابن منظور (٤٠٥/١٠)، (مادة:ترك)

(٤) في (ج): «أو».

(٥) في الأصل: «ير» والمثبت من (ب).

(٦) ليس في (ب).

فهو (**كرد**)(١): يحتمل أن الكاف زائدة؛ أي(٢): فهو مردود للإجماع على ضعف راويه، فهو من جملة ما دخل تحت الضعيف ويحتمل إنها للتشبيه (٣)؛ أي كالمردود أي الموضوع الآتي بيانه لكن هذا أخف مما(٤) تفيده كاف التشبيه

الموضوع

والكـــــذِبُ الْمختَلَـــقُ الموضـــــوعُ	**علَــى النَّبــيِّ فـــذَلـــكَ المــوْضُوعُ**

الثاني [١٧/ب] والثلاثون: الموضوع.

وهو مأخوذ من وضع الشيء؛ حطه، سمي بذلك لانحطاط رتبته دائما بحيث لا ينجبر أصلا(٥)، ولعل المصنف لاحظ هذا المعنى فجعله آخر الأقسام، وإنما جعل منها مع أنه ليس بحديث نظرا إلى زعم واضعه.

(**والكذب**)؛أي: المكذوب.

(**المختلق**) -بفتح اللام بعدها قاف-؛ أي المبتكر الذي لم ينسب إلى النبي أصلا.

(**الموضوع**)؛أي: المحطوط في أسفل المراتب، وفي نسخة الموضوع بمعنى: المختلق.

(**على النبي**): صلى الله عليه وسلم متعلق بكل من الثلاثة وعلى سبيل التنازع.

(فهو) (٦) الحديث (**الموضوع**) اصطلاحا ففي البيت الجناس التام على النسخة الأولى.

واعلم أن الموضوع لا تحل روايته للعالم به في أي معنى كان من حكم أو قصة أو ترغيب أو ترهيب أو فضائل أو غيرها بخلاف الضعيف فتجوز روايته في الفضائل والترغيب.

---

(١) قوله: «فهو كرد» كذا بالأصل، و(ب)،، و(ج) وكتب في حاشية (ب): «فهو يرد»، ونسبه لنسخة.

(٢) ليس في (ب).

(٣) في الأصل: «للسببية» ولعل الصواب ما أثبتناه، وهو الموافق للنسخة (ب).

(٤) في (ج): «كما».

(5)انظر:«لسان العرب»لابن منظور (٣٩٦/٨)،(مادة:وضع)

(٦) في (ب): «فذلك».

خاتمة

وقَـــدْ أتَـــتْ كـــالَجوْهَـــرِ المكْنـــُونِ	سَمَّيْتُهـــا: مَنْظُومَـــــةَ البَيْقـــُونـــي
فَـــــوْقَ الثَّلاثيَـــن بأرْبَـــعٍ أتَـــتْ	أقْسامُهَـــا ثمَّ بخيـــــر خُتِمَـــــت

(**وقد أتت**)؛ أي: هذه المنظومة بمعنى حصلت وتمت كائنة.

(**كالجوهر المكنون**)؛أي: المصون في النفاسة، وحسن الصنع، ولا سيما لتضمينها لهذه الأقسام الكثيرة في الألفاظ القليلة.

(**سميتها منظومة البيقوني**): قال بعض الشارحين:« لم أقف له رحمه الله على ترجمة ولا اسم ولا ما هو منسوب إليه(١)»..

(**فوق الثلاثين بأربع أتت أبياتها**)؛أى: عدة أبياتها أربعة وثلاثون بيتا على أنها من كامل الرجز، لا من مشطوره(٢)، وإلا كانت عدتها ثمانية وستين بيتا. [١٨/أ]

(**ثم**)؛ أي: بعد أن تم المقصود من نظمها.

(**بخير ختمت**): وختمتها بالخير؛ لاشتمالها على عمل الخير، فجزاه الله عن سعيه كل خير، وعاملنا الله وإياه بالرضى والقبول، فإنه المرجو والمأمول، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم(٣).

---

(١) انظر «حاشية الأجهورى على شرح الزرقانى »(ص:٢٢٨).

(٢) مفتاح بحر الرجز كما هو مشهور:

فى أبحر الأرجاز بحر يسهل....مستفعلن مستفعلن مستفعلن

؛أما مشطوره فهو ما حذف منه تفعيلة واحدة من صدره وعجزه فيصبح:

مستفعلن مستفعلن...مستفعلن مستفعلن

(٣) بعده في النسخة (ب): «وكتبه أسير ذنبه فقير رحمة ربه إبراهيم بن الشيخ صالح البرعي اليماني غفر الله لي ولوالدي ولمشايخي ولسائر إخواني المسلمين القاصي منهم والداني ٢٦ من جمادى الثاني في سنة ١٢٤٠هـ».

قال مؤلف هذا الشرح المبارك وهو الشيخ حسن الجداوي كان الفراغ من كتابته في آخر صفر سنة ١١٧٩ غفر الله له ولوالديه ولمن دعا له بالمغفرة وكتبه الفقير أحمد الأجهوري وفرغ منه يوم الإثنين غرة جمادى آخر سنة١١٩٣هـ (١).

(١) كتب في آخر النسخة (ج) ما يلي: «مؤلف هذا الشرح الشيخ حسن علي الجداوي في آخر صفر سنة ألف ومائة وتسعة وسبعين غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا له بالمغفرة وكان الابتداء في كتابة هذه النسخة المباركة قبل الظهر يوم الإثنين وكان يوم ستة وعشرين مضت من شهر محرم الحرام، والختام قبل العصر يوم الأحد وكان اليوم الثاني من صفر الخير من شهور سنة ١٢٦١هـ ألف ومائتين وإحدى وستين على يد كاتبها لنفسه ولمن شاء الله من بعده المذنب الفقير الحقير الراجي عفو ربه القدير أحمد منصور أحمد الشافعي مذهبًا، القنائي مولدا ووطنا، فتح الله عليه وغفر له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين آمين آمين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: كتب الحديث وعلومه

١ــ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخارى، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخارى الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر،ط/دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقى، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ

٢- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيرى النيسابورى ت: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى، ط/دار إحياء التراث العربى – بيروت.

٣- الجامع الكبير –سنن الترمذى، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذى،أبو عيسى ت: ٢٧٩هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامى – بيروت، ١٩٩٨م.

٤ــ سنن ابن ماجه – وماجه اسم أبيه يزيدأبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ت: ٢٧٣هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد – محمد كامل قره بللى –عبد اللطيف حرز الله، ط/ دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٥ــ سنن أبى داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدى السجستانى ت: ٢٧٥هـ،تحقيق: شعيب الأرناؤوط، محمد كامل قره بللى، ط/دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

٦ــ السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على الخراسانى، النسائى ت:٣٠٣هـ، تحقيق:حسن عبد المنعم شلبى،بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٧- السنن الكبرى، أحمد بن على بن موسى بن الخسروجردى الخراسانى، أبو بكر البيهقى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ٢٠٠٣م

٨- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمى النيسابورى ت:٣١١هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمى، ط/ المكتب الإسلامى،الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٩- المعجم الكبير للطبرانى، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمى الشامى أبو القاسم الطبرانى ت:٣٦٠هـ، تحقيق عبد المجيد السلفى، ط/ مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة الثانية

١٠- مسند الإمام احمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانى ت:٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط – عادل مرشد وآخرون، بإشراف عبد اللع بن عبد المحسن التركى، ط / مؤسسة الرسالة، الطبعة الاولى١٤٢١هـ/ ٢٤٦-نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر فى مصطلح أهل الاثر، أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلانى ت:٨٥٢هـ، تحقيق نور الدين عتر، ط/ مطبعة المصباح – دمشق،الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

١١- المجتبى من السنن – السنن الصغرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على الخراسانى، النسائى ت:٣٠٣هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية -حلب-، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م

١٢- معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقى الدين المعروف بابن الصلاح ت: ٦٤٣هـ، تحقيق: عبد اللطيف الهميم- ماهر الفحل، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٣- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن أحمدبن حجر السعقلانى ت: ٨٥٢هـ، تحقيق ربيع المدخلى، ط: عمادة البحث العلمى بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٤- اليواقيت والدرر شرج نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن على بن زين العابدين الحدادى ثم المناوى القاهرى ت:١٠٣١هـ، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، ط/ مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى١٩٩٩م

١٥- العجالة فى الأحاديث المسلسة، علم الدين أبو الفيض محمد بن ياسن بن محمد بن عبسى الفادانى المكي ت:١٤١١هـ، ط/ دار البصائر دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م

١٦ـ جامع التحصيل فى اقسام المراسيل،صلاح الدين أبو سعيد خليل كيكلدى بن عبد الله الدمشقى العلائى ت:٧٦١هـ، تحقيق: عبد المجيد السلفى، ط/عالم الكتب – بيروت،الطبعة الثانية ١٤٠٧/١٩٨٦م

١٧- معرفة علوم الحديث،أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبى الطهمانى النيسابورى المعروف بابن البيع ت:٤٠٥هـ،تحقيق:السيد معظم حسين، ط/دار الكتب العلمية – بيروت،الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

١٨-تدريب الروای فی شرح تقريب النواوی، عبد الرحمن بن أبی بكر، جلال الدين السيوطی ت:٩١١هـ، تحقيق: أبو قتيبة محمد الفارابی، ط/دار طيبة، بدون تاريخ نشر.

١٩- التمهيد لما فی الموطأ من المعانی والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمری القرطبی ت:٤٦٣ه، تحقيق:مصطفی بن احمد العلوی، محمد عبد الكبير البكری، ط/وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية – المغرب، بدون رقم الطبعة، ١٣٨٧هـ

٢٠- الجامع لأخلاق الراوی وآداب السامع، أبو بكر أحمدبن علی بن ثابت بن أحمد بن مهدی الخطيب البغدادی ت:٥٢٦هـ،تحقيق:محمود الطحان، ط/ مكتبة المعارف – الرياض.

٢١- توضيح الأفكار لمعانی تنقيح الأنظار، محمد بن اسماعيل بن صلاح بن محمد الحسنی، الكحلانی، ثم الصنعانی، أبو ابراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير ت:١١٨٢هـ، تحقيق:أبو عبد الرحمن صلاح محمد عويضة،ط/دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة الأولی ١٤١٧هـ/١٩٩٧م

٢٢- شرح (التبصرة والتذكرة) =ألفية العراقی، أبو الفضل زين الدين بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبی بكر بن إبراهيم العراقی ت: ٨٠٦هـ، تحقيق: عبد الطيف الهميم – ماهر الفحل، ط/ دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولی ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م

٢٣- شرح الرضا فی آداب القضاء، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علی المناوی ت: ١٠٣١هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله عوض بكير، ط/الدار السعودية للتحقيق والنشر،الطبعة الاولی ١٤٠٦هـ

الغاية فی شرح الهداية فی علم الرواية، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبی بكر بن عثمان بن محمد السخاوی، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم،ط/ مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولی ٢٠٠١م.

٢٤- فتح الباقی بشرح ألفية العراقی، زين الدين أبی يحيی زكريا بن محمد الأنصاری السنيكی ت:٩٢٦هـ،تحقيق:عبد اللطيف هميم، ماهر ياسين الفحل، ط/دار الكتب العلمية،الطبعة الأولی ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٢٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقى،شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن عثمان بن محمد السخاوى ت:٩٠٢هـ، دراسة وتحقيق: على حسين على،ط/مكتبة السنة بمصر،الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

٢٦- المنهل الروى فى مختصر علوم الحديث النبوى، أبو عبد الله، محمد بن ابراهيم بن سعد الله بن جماعة الكتانى المحمدى، الشافعى، بدر الدين ت:٧٣٣هـ، تحقيق: محى الدين عبد الرحمن رمضان، ط/ دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ

٢٧- الموقظة فى علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله بن محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى ت:٧٤٨هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط/ مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٢٨- المناهل المسلسلة فى الأحاديث المسلسلة، محمد عبد الباقى الأيوبى، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٩- أدب الإملاء والإستملاء، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى السمعانى المروزى،أبو سعد ت: ٥٦٢هـ، المحقق: ماكس فايسفايلر، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت -، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

الإقتراح فى بيان الإصطلاح، تقى الدين أبو الفتح محمد بن على بن وهب بن مطيع القشيرى، المعروف بابن دقيق العيد ت:٧٠٢هـ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، بدون رقم الطبعة.

٣٠- المنظومة البيقونية بشرح الزرقانى مع حاشية عطية الأجهورى، محمد بن عبد الباقى الزرقانى،تحقيق:صلاح محمد عويضة،ط/دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٤هـ/١٤٢٥م

٣١- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير فى أصول الحديث، أبو زكريا محى الدين بن شرف النووى ت:٦٧٦هـ، تحقيق:محمد عثمان الخشت، ط/دار الكتاب العربى – بيروت، ط/ الاولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م

٣٢ـ نتائج الأفكار فى تخريج كتاب الأذكار، أحمد بن على بن حجر العسقلانى ت: ٨٥٢هـ،ط/دار ابن كثير، بدون تحقيق أو تاريخ نشر

ثالثا: كتب السيرة النبوية

٣٣ــ السيرة النبوية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى ت:٧٧٤هـــ، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، ط/ دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ١٣٩٥هـــ/١٩٧٦م.

رابعا: كتب التراجم والطبقات

٣٤- معجم الؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغنى كحالــة الدمشــقى ت:١٤٠٨هـــــ، ط/مكتبة المثنى – بيروت.

٣٥- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابــانى البغــدادى ت:١٣٩٩هـــ، ط/دار إحياء التراث العربى – بيروت.

٣٦- تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتى المؤرخ ت:١٢٣٧هـــ، ط/ دار الجيل – بيروت.

٣٧- حلية البشر فى تاريخ القرن الثالث عشر، الشيخ عبد الرزاق البيطار، تحقيق: محمد بهجة البيطــار،ط/ دار صادر – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٣هـــ/١٩٩٣م.

٣٨- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف ت: ١٣٦٠هـــــ، ت: عبد المجيد السلفى، ط/دار الكتب العلمية، الأولى ١٤٢٤هـــ، ٢٠٠٣م.

٣٩- اليواقيت الثمينة فى أعيان مذهب أهل المدينة، محمد البشير ظافر الأزهــرى، ط/ مطبعــة الملاجــئ العباسية التابعة لجمعية العروة الوثقى، ١٣٢٤م

٤٠- تاريخ بغداد، أبو بكر احمد بن على بن ثابت بن أحمد بن مهدى الخطيب البغدادى ت:٤٦٣هـــــ، المحقق: بشار عواد معروف، ط/ دارالغرب الإسلامى – بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ، ٢٠٠٢م.

٤١- تهذيب الكمال فى أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج ابن الزكى أبى محمد القفالى الكلبى المزى ت:٧٤٢هـــ، تحقيق: د.بشار عواد معروف، ط/ مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعــة الأولى ١٤٠٠هـــ/١٩٨٠م

٤٢- تاريخ دمشق، أبو القاسم على بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر ت:٥٧١هـــ، تحقيــق: عمرو بن غرامة العمروى،ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،بدون رقم الطبعة،١٤١٥هـــ/١٩٩٥م.

٤٣- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن اسحق بن موسى بن مهران الأصبهانى ت:٤٣٠هـ، بدون محقق،ط/دار الكتب العلمية – بيروت،١٤٠٩هـ

٤٤- سير أعلام النبلاء،شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبى ت:٧٤٨هـ، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط/مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

٤٥ـ الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن على بن فارس، الزركلى الدمشقى ت:١٣٩٦هـ،ط/دار العلم للملايين،الطبعة الخامسة عشر -٢٠٠٢م

رابعا: كتب اللغة

٤٦ـ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل جمال الدين ابن منظورالأنصارى الرويفعى الإفريقى ت:٧١١هـ، ط/ دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ

فهرس المحتويات

مقدمة ٢
ترجمة ناظم البيقونية ٤
ترجمة الشارح ٥
مولده واسمه ونسبه: ٥
نشأته العلمية وشيوخه وتلاميذه ٥
تلاميذه: ٦
مؤلفاته: ٧
وفاته: ٧
طريقة الشارح في شرحه ٨
مميزات الشرح: ٨
المآخذ على الشرح: ٩
مصادر الشرح: ٩
وصف النسخ الخطية ١١
منهجي في تحقيق المخطوط ٢٢
توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ٢٣
المقدمة ٢٥
أقسام الحديث ٣٢
الصحيح ٣٤
الحسن ٣٧
الضعيف ٣٩
المرفوع ٤١
المقطوع ٤٢
المسند ٤٣

المتصل ٤٤
المسلسل ٤٥
العزيز ٤٧
المشهور ٤٨
المعنعن ٤٩
المبهم ٥٠
العالى والنازل ٥١
الموقوف ٥٣
المرسل ٥٤
الغريب ٥٦
المنقطع ٥٨
المعضل ٥٩
المدلس ٦١
الشاذ ٦٣
المقلوب ٦٤
الفرد ٦٥
المعل ٦٧
المضطرب ٦٨
المدرج ٧٠
المدبج ٧١
المتفق والمفترق ٧٢
المؤتلف والمختلف ٧٣
المنكر ٧٤
المتروك ٧٥
الموضوع ٧٦

خاتمة ٧٧
المصادر والمراجع ٧٩
القرآن الكريم ٧٩
فهرس المحتويات ٨٥